دور منظمات المجتمع المدنى فى الحد من ظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بهم

د. فدي فؤاد عبد الفتاح سالم

مدرس علم الاجتماع

بقسم العلوم التأسيسيه بالمعهد

ملخص البحث :

يُعد تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر من القضايا والموضوعات الجديدة والمستحدثة في القانون المصرى والمؤرخ برقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ الذى تضمن تجريم تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر إلى جانب جريمة الإتجار بالأعضاء البشرية، وقد جاء ذلك في إطار تنسيق السياسة الجنائية المصرية مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها مصر ضمن برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وبرتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال ، وقد إستهدفت البحث الراهن تحديد دور منظمات المجتمع المدنى فى الحد من ظاهرة تهريب المهاجرين والاتجار بهم ، فضلاً عن تحديد العوامل المؤدية لانتشارها فى المجتمع وكذا الآثار السلبية ، وتحديد العلاقة بين تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والتوصل الى آليات لمواجهتها ، وقد طبق البحث على عينة قوامها ٧٧ مفردة من الخبراء وروساء واعضاء مجلس إدارة عدد من منظمات المجتمع المدنى المناهضة للإتجار بالبشر وتهريبهم فى القاهرة والجيزة ، وتوصلت النتائج الى مجموعة من العوامل والاسباب المؤدية الى تهريب المهاجرين ولاتجار بالبشر ، كما أشارت الى تداخل الظاهرتين معاً فحين لا تنتهى علاقة المهرب بالمهاجر فور وصوله ودخوله البلد الأجنبى ويفرض المهرب نفوذه واستغلاله على المهاجر ، فإن الأمر عندها يتعلق بالإتجار بالبشر.

Abstract

The smuggling of migrants and human trafficking are among the new and developed issues and topics in the Egyptian law, dated No. 64 of 2010, which included the criminalization of smuggling of migrants and human trafficking in addition to the crime of trafficking in human organs. Combating the smuggling of migrants by land, sea and air, and a protocol to prevent, suppress and punish trafficking in persons, especially women and children. and human trafficking and finding mechanisms to confront it. The research was applied to a sample of 77 experts, presidents and board members of a number of civil society organizations against human trafficking and smuggling in Cairo and Giza, and the results reached a set of factors and reasons leading to smuggling migrants and human trafficking, as indicated To the overlap of the two phenomena together, when the relationship of love does not end Lord, the immigrant upon his arrival and entry into the foreign country, and the smuggler imposes his influence and exploitation on the immigrant, .then the matter is related to human trafficking.

الكلمات المفتاحية : تهريب المهاجرين ، الإتجار بالبشر ، الجريمة ، الإستغلال ، الإنتهاك ، المجتمع المدنى

مقدمة :

تطورت الجريمة مع تطور المجتمعات على مر الأزمنة والعصور متأثرةً في تطورها بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية، ومع كل حقبة زمنية تبرز على الساحة المجتمعية المحلية والإقليمية، والدولية، أشكال وأنماط إجرامية ترتبط بتلك الحقبة الزمنية، وبالمجتمع الذي تجد فيه تلك الأنماط من الجرائم بيئة مناسبة ، كي تنتشر وتتغلغل في بنائه الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي ، مشكلة
عامل هدم ودمار لذلك المجتمع، وقد يمتد إلى مجتمعات أخرى تكون قريبة من هذا المجتمع جغرافياً ، ومع بروز ظاهرة العولمة، فقد برزت معها مجموعة من الظواهر الإجرامية المستجدة، والمستحدَثة، التي يرتبط عددٌ كبيرٌ منها بعصابات الجريمة المنظمة، إذ أسهمت العولمة في تسهيل وتوفير خيارات متنوعة أمام تلك العصابات الإجرامية، الأمر الذي جعل من نشاطها نشاطاً يتسم بالطابع الدولي العابر للدول والقارات، ومع هذه الخيارات برزت على الساحة الدولية جريمة متجددة تهدد المجتمعات الإنسانية، مفضيةً إلى نتائج سلبية على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية، والصحية، والسياسية، هذه الجريمة هي جريمة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين ، والتي وصفتها الأمم المتحدة بأنَّها وصمة عارٍ في جبين المجتمع الدولي، حيث تعد ظاهرة للانسانية ومؤرقة على المستوى العالمى (الوريكات،**2008**)

ويٌعد الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين جريمتي عالمية وواسعة الانتشار حيث تستخدم فيها الرجال والنساء والأطفال من أجل الربح ، وتحقيق المكاسب المادية وتستفيد الشبكات المنظمة أو الأفراد الذين يكونون وراء هذه الجرائم المربحة من الأشخاص الضعفاء أو اليائسين أو الذين يبحثون ببساطة عن حياة أفضل ، ولقد سعى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة جاهدا للقضاء على هذه الجرائم من خلال تفكيك المؤسسات الإجرامية التي تتاجر بالأشخاص وإدانة الجناة الرئيسيين ، حيث يحمي عملها الناس من سوء المعاملة أو الإهمال أو الاستغلال أو حتى الموت المرتبط بهذه الجرائم.

ويٌقصد بتعبير "الاتجار بالأشخاص" تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة القوة أو الاختطاف أو الاحتيال أو بهدف استغلالهم من اجل الربح المالي. ويمكن للرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار ومن جميع الخلفيات أن يصبحوا ضحايا لهذه الجريمة التي تقع في كل منطقة من مناطق العالم. وكثيرا ما يستخدم المتاجرون العنف أو وكالات العمل الاحتيالية والوعود المزيفة بالتعليم وفرص العمل لخداع ضحاياهم وإكراههم (تقرير صادر عن الامم المتحدة ، ٢٠٢٠).

كما ان تعبير "تهريب المهاجرين" يشمل تيسير الدخول غير النظامي إلى بلد لا يكون فيه المهاجر مواطنا أو مقيما، من أجل تحقيق مكاسب مالية أو مادية أخرى. ويغتنم المجرمون وراء هذه الأعمال التجارية المربحة للغاية الفرصة التي أوجدتها حاجة الناس أو رغبتهم في الإفلات ليس فقط من الفقر والافتقار إلى فرص العمل، بل أيضا الكوارث الطبيعية والصراعات والاضطهاد.

كما تنتشر ظاهرة الاتجار بالبشر في العديد من دول العالم إن لم يكن في معظمها، إلا أنَّها تختلف من دولة إلى أخرى، وذلك طبقاً للأساليب المستخدمة في مثل هذه النوع من التجارة، واختلاف أنظمة الأمن في هذه البلدان أدى إلى تضائلها في بعض البلدان الأخرى، وتزايدها في بعضها الآخر، وفي العالم العربي تنتشر هذه المأساة في جميع أقطاره تقريباً، وبالرغم من ذلك، فإن إدراك هذه الدول لها لا يكاد يذكر، بل إنَ معظم الحكومات العربية لم تتخذ جهوداً فاعلة لمواجهتها، أو حتى رصدها، وربما كان التقرير الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية سنوياً حول الاتجار بالبشر هو الوسيلة الموثقة، والوحيدة التي يمكن اللجوء إليها لرصد هذه الظاهرة (التوايهه،2005).

وتمثل ظاهرة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين ثالث أكبر تجارة عالمياً بعد تجارة المخدرات وتجارة السلاح ، ويُعد النساء والأطفال هم أكثر الضحايا الذين يتعرضون للإتجار، فالتجار يتخذون من الدول الفقيرة مصدراً للضحايا وتمثل الدول الغنية أسواقاً رائجةً لتجارتهم، حيث أن شبكات الاتجار تمتد عبر الدول، ولا شك بأن هذه التجارة قد تحتل المرتبة الأولى عالمياً في المستقبل، وذلك لأن مخاطرها أقل خطورة من تجارة السلاح وتجارة المخدرات ، حيث اتخذت عصابات الجريمة المنظمة من الحروب والفقر والبطالة بيئة خصبة لممارسة ظاهرة الاتجار بالبشر، لما تدره هذه التجارة على أصحابها من أموال طائلة، الشيء الذي يغذي أكثر انتشار هذه الظاهرة بكل صورها المختلفة (الرشيد ، ٢٠١٩ ، ١٣٤) .

ومن الجدير بالذكر أن ظاهرة الاتجار بالبشر لا تأتي من خلال صورة واحدة أو شكل واحد، وإنما تتخذ أشكالاً وصوراً متعددة، وتعدد أشكالها لم يأت من فراغ، وإنما لتحقيق الربح المادي وتعدد مصادر الدخل، ابتدءاً من تجارة الرقيق وانتهاءً بتجارة الأعضاء البشرية، والتي لاقى تجارها بيئة خصبة وعوامل مساعدة كثيرة في مختلف الدول لاسيما الدول النامية منها بسبب الفقر الشديد وتدني مستوى المعيشة فيها .

أولاً : مشكلة الدراسة :

وصلت ظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر خاصة الإتجار بالأطفال إلى مدى بالغ الخطورة إذ انتشرت إنتشاراً كبيراً خاصة فى الحقبة الأخيرة لتعد الآن طبقاً لإحصائيات الأمم المتحدة ثالث أكبر تجارة غير مشروعة فى العالم بعد تجارة السلاح والمخدرات ، وتعتبر ظاهرة الإتجار بالبشر شكلاً جديداً للعبودية فى العصر الحديث وتمثل إنتهاكاً شديداً لحقوق الإنسان وخاصة مبادئ الكرامة الإنسانية ، وتمثل هذه الظاهرة أحد أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود التى اتسع نطاقها حيث يتم من خلالها نقل ملايين من البشر سواء من الأطفال أو النساء أو الرجال عبر الحدود الدولية سنوياً ليتم تهريبهم والإتجار بهم ، وتعتبر فئة الأطفال أكثر فئات المجتمع عرضة للإستغلال حيث تصل نسبتهم إلى حوالى % 80 من البشر المعرضين لهذه الجرائم سنوياً والذين يصل عددهم إلى ما يزيد عن ثلاثة ملايين شخص بإستثناء ملايين آخرين يتم الإتجار بهم فى داخل بلدانهم ، لذلك أصبحت قضية مواجهة مشكلة الإتجار بالبشر تشغل إهتمام جميع دول العالم المتقدمة منها والنامية ومن بينها مصر وهو ما ارتبط بعولمة الإقتصاد والتجارة وانفتاح الحدود وتحرير الأسواق وتزايد أنشطة الشركات العملاقة عابرة القوميات ، مما كان له تأثير سيئ فى سهولة تخفى أنشطة الإجرام المنظم فى المشروعات التجارية المشروعة ولهذا إنبثقت فكرة إنشاء وحدات خاصة بالهيئات الحكومية والأهلية لمكافحة تلك الجريمة التى تنتهك حقوق الإنسان (عبد المنعم ، ٢٠٠٨ ، ٣) .

ويُعد الاتجار بالأشخاص وتهريبهم عبر الحدود أكبر تجارة غير شرعية في العالم، إذ تقدر منظمة العمل الدولية أرباح استغلال النساء والأطفال جنسياً بنحو 82 مليار دولار سنوياً، كما تقدر المنظمة أرباح العمالة الإجبارية بنحو 28 مليار دولار سنوياً، وتشير إلى أن 2 ملايين إنسان في العالم سنوياً يتعرضون للاتجار بهم، بينهم مليون ومئتا ألف طفل، وينقل ما يتراوح بين 54 و 45 ألفاً من الضحايا إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنوياً .

وتتفاقم مشكلة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين يوماً بعد يوم، إذ أن أعداد ضحايا تلك التجارة في تزايد مستمر رغم عدم وجود إحصاءات دقيقة عن ذلك، وأن أرقام منظمة العمل الدولية تقدر أعداد ضحايا الاتجار بالبشر لأغراض العمل بالسخرة، أو الإجبار على العمل،"بحوالي اثني عشر مليوناً وثلاثمائة ألف نسمة"، وقد أسهمت الأزمة الاقتصادية العالمية في زيادة أعداد ضحايا عمليات الاتجار بالبشر، التي أصبحت حسب تأكيدهم تجارة رائجة تقوم

بها عصابات دولية وتعتمد على مهربين محترفين، وعادة ما يكون الضحايا من أبناء الدول الفقيرة، أو يتم إجبارهن على العمل لساعات طويلة بأجور زهيدة أو بدون أجر على الإطلاق، أو الإستغلال فى الأعمال المنافية للأداب أو تجارة الأعضاء البشرية ، حيث لا تزال مشكلة الاتجار بالبشر واسعة الانتشار أكثر من أي وقت مضى، ولا يمكن لأحد أن يعرف على وجه الخصوص مقدار الزيادة
السنوية في الاتجار بالبشر(لطفى ، سهير ٢٠١٢ ، ٢١٤) .

ويُعد الاتجار بالأشخاص شكلا من أشكال الرق في العصر الحديث وممارسة مماثلة للاستعباد ، ويشمل ذلك المتاجرة بالكائنات البشرية لأغراض مختلفة مثل الاستغلال الجنسي، والعمل القسرى والسخرة، والزواج القسرى، وكذلك لغرض سرقة الأعضاء ، وتشير التقديرات العالمية لعام ٢٠١٧ والصادرة عن منظمة العمل الدولية إلى أن ٩.٢٤ مليون شخص أجبروا على العمل تحت التهديد أو القسر كخدم في المنازل، وفي ورشات البناء، وفي المصانع السرية، وفي المزارع وقوارب الصيد، وفي صناعة الجنس، في حين كان هناك
٤.١٥ مليون شخص يعيشون في إطار زواج قسري، وذلك ما يعادل في عام ٢٠١٦ ، ما يقرب من ٤.٥ ضحايا من ضحايا العبودية الحديثة من بين كل ألف نسمة في العالم ، وتشير التقديرات إلى أن الإتجار بالبشر يدر مليارات الدولارات في السنة، ويُصنف الاتجار بالأشخاص في المرتبة الثانية بعد الاتجار بالمخدرات بوصفه أكثر أشكال الجريمة العابرة للحدود كسباً(الجمل ، حازم ، ٢٠١٥ ، ٢٨٧) .

والاتجار بالأشخاص ليس جريمة فحسب، بل أيضا انتهاكاً لحقوق الإنسان، وقد ركزت كافة المواثيق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة على منع هذا الاتجار وعلى حقوق الضحايا ، أما النهج القائم على حقوق الإنسان فهو في غاية الأهمية من حيث حماية الضحايا لأنه يضع هؤلاء الضحايا في صميم أي إجراء فعال يتعين اتخاذه ، كما أن هذا النهج يُوسّع نطاق التركيز ليشمل الأسباب الجذرية مثل أنماط التمييز ، والتوزيع غير العادل للسلطة ، وطلب السلع والخدمات الناجمة عن الاستغلال ، والنزاعات؛ والتواطؤ الذي ينتهجه القطاع العام الذي يرتكز عليه الاتجار ويكفل الإفلات من العقاب للمتاجرين، ويحرم الضحايا من العدالة ، أما على الصعيد العملي، فيتطلب النهج القائم على حقوق الإنسان من الجهات المعنية أن تجري تحليلا دقيقا لبواعث الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال حلقات الاتجار والتي يتعين عليها معالجتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان(عبد العزيز ، إبراهيم ، ٢٠١٤ ، ١٧٦) .

إن تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر من القضايا والموضوعات الجديدة والمستحدثة في القانون المصرى والمؤرخ برقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ الذى تضمن تجريم تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر إلى جانب جريمة الإتجار بالأعضاء البشرية، وقد جاء ذلك في إطار تنسيق السياسة الجنائية المصرية مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها مصر

ضمن برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وبرتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال المكملان لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأم المتحدة بمدينة باليرمو الايطالية بتاريخ 15 نوفمبر2000 (هيئة الأمم المتحدة ، ٢٠٠٠) .

وقد تلازم تهريب المهاجرين مع حاجة البشرية إلى التنقل من دولة إلى أخرى للعديد من الأسباب منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك التمييز العنصرى ، وقصد الاستفادة من تلك الحاجة الإنسانية والحصول على منافع مالية أو غير ذلك من المنافع غير المادية، وقد تم ممارسة تهريب الأفراد إثر اندلاع الحرب العالمية الثانية غير أنه استفحل فى الوقت الراهن وأصبح يشكل خطراً عالمياً على استقرار وأمن الدول ، كما أن الإتجار بالبشر يمثل الوجه المعاصر للرق والعبودية على الأفراد باستغلالهم بمختلف الصور والأشكال ، وبذلك يعد إنتهاك خطير لمقتضيات حقوق الإنسان وأن مظاهر هذه العبودية ما زالت تمارس فى أنحاء العالم فى شكلها الحديث خاصة على النساء والأطفال لأسباب متنوعة منها الفقر ونقص مستوى التعليم .

كما يُعد تهريب المهاجرين والاتجار بهم جريمة خفية ، لانه نادراً ما تتقدم الضحايا بطلب المساعدة بسبب خوفها من المهربين والمتاجرين، وكذلك من سلطات إنفاذ القانون، وفي كثير من الأحيان بسبب العوائق اللغوية ، ويمكن أن تكون الصدمة التي يتسبب بها المتاجرين كبيرة بحيث يعجز العديد من الضحايا عن الاعتراف بكونهم ضحايا، وبالتالي لا يطلبون المساعدة، أو يحاولون الافلات من الاستغلال ، ويبحث المتاجرون عن الأشخاص من الفئات الهشة لأسباب متنوعة وقد تشمل :أوجه الهشاشة النفسية أو العاطفية، أو الضائقة الاقتصادية، أو انعدام شبكة الأمان الاجتماعية، أو الكوارث الطبيعية، أو النزاعات وعدم الاستقرار السياسي(عوض ، ابراهيم ،٢٠١٦ ، ١٢٥) .

كما يعتبر تهريب البشر والإتجار بهم أحد أسرع مصادر الربح الفاحش لعصابات الجريمة المنظمة التى تمارسهما على أوسع نطاق خاصة منها المجموعات الإجرامية العابرة للحدود والتى تعتمد على تهريب الأفراد
من بلدانهم بطرق غير مشروعة الى دول أخرى بقصد استغلالهم ، وكما عبر عنها "برونسون ماكنيلى " مدير عام منظمة الهجرة الدولية " أن الإتجار بالبشر يعتبر الوجه القبيح للهجرة العالمية " وبذلك يوجد إرتباط وثيق بين الجريمتين(نصيرة ، مهيرة ٢٠١٨) .

ولقد أكدت نتائج العديد من الدراسات والبحوث السابقة على تنامى ظاهرة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين على الصعيد الإقليمى والدولى وفى الدول العربية ودول منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ، خاصة تلك التى تقع فى طرق ومسارات الهجرة التى يسلكها المهاجرين ، أو تلك التى تتشارك فى حدود برية أو بحرية مع دول تمثل وجهة

للمهاجرين ومنها دراسة Adejumo – Gbadebo – Olubunmi 2008 بعنوان التحليل النفسي يتنبأ من مشاركة الأطفال ضحايا الإتجار في جنوب غرب نيجيريا ، أكدت نتائج هذه الدراسة أنه من خلال التحليل النفسى للفتيات القاصرات التى حرمت من الدعم الاجتماعي سواء دعم معنوى أو مادى ملموس من الضرورى قد يتكون لديهم إستعداد مرتفع للمخاطرة مما يؤدى إلى تعرضهم للإتجار ، حيث توصى الدراسة على أهمية دور المجتمعات المحلية في إستخدام آليات الوقاية من مشكلة الإتجار بالأطفال بدلاً من معاقبة الأطفال الضحايا ، وتوصى أيضاً بأن المنظمات الحكومية والأهلية ينبغي أن تكفل تطبيق إلزامية التعليم الأساسي وعدم التفاوت ضد تعليم الطفل وتثقيف الأسرة منعاً لتعريض الأطفال لخطر الإتجار بهم من خلال الممارسات الثقافية مثل تشجيع الطفل ورعايتة وهذه الدراسة تؤكد على أهمية استخدام آليات رفع مستوى الوعى للطفل والأسرة .

بينما أشارت دراسة الحربى ، بن سليم (٢٠١١) والتى إستهدفت تحديد ضحايا التهريب البشري من الأطفال وتطورها، وأسباب وقوع الأطفال كضحايا للتهريب البشرى وتحديد العلاقة القائمة بين الاتجار بالبشر وتهريب الأطفال ، وأكدت نتائجها على أن هناك علاقة وثيقة بين تهريب الأطفال والاتجار فى البشر حيث يتم إستغلالهم فى كافة الأعمال الخطرة مثل الإستغلال الجنسى وتجارة المخدرات والعمل القسرى والخدمة فى المنازل ، فضلاً عن تجارة الأعضاء البشرية .

وأشارت دراسة الحداد (٢٠١١) والتى إستهدفت وضع مجموعة من التدابير الأمنية لمكافحة ظاهرة تهريب الأطفال في الجمهورية اليمنية من خلال تعريف تهريب الأطفال، وأماكن انتشارها، وأخطارها على الجمهورية اليمنية، وأهم الآليات المتخذة للمكافحة ، وقد أكدت نتائج الدراسة على وجود علاقة بين جريمتى الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وكانت أهم الآثار المرتبطة بتهريب المهاجرين هو إستغلالهم فى انشطة العمل بالسخرة كخدم فى المنازل أو فى أعمال الدعارة وتجارة المخدرات وتجارة الأعضاء البشرية .

بينما هدفت دراسة رودنى (٢٠١٢) Rodny والتى إستهدفت كيفية حماية الأطفال والمراهقين من الانترنت حيث أن هؤلاء المراهقين هم أكثر عرضة لخطر الاعتداء الجنسي من قبل مفترسو الانترنت وبنيت تصورات المعلم والمرشد الكلامي حول كيفية منع الاعترافات الجنسية ، فإن ٢٥ معلماً ومرشداً طلابياً تمت مقابلتهم واتضح أن نقص دعم الوالدين ومواقع التواصل الاجتماعي هي الظروف التي تؤدي إلى وقوع الأطفال ضحايا للاعتداءات الجنسية للمراهقين على الانترنت .

كما أوضحت دراسة السعيد (٢٠١٣) حيث إستهدفت تحليل جريمة تهريب المهاجرين ، حيث تناولت تعريف جريمة تهريب المهاجرين، وتناول أركانها وتحديد الآثار القانونية المترتبة على جريمة تهريب المهاجرين ، وقد ركزت

نتائج الدراسة أنها عالجت النقاط المتناولة فيها بنوع من الاختلاف والتعمق، والتركيز أكثر على نصوص القانون الجزائري من حيث الانتقاد والتحليل، بالإضافة إلى نقاط أخرى ذات أهمية كبيرة منها تحليل نصوص مكافحة التهريب المدرجة في اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول التكميلي لها الخاص بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر، البحر، والجو للتصدي لها، ومحاربتها بأوجه المجابهة الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى تطرق بنوع من التفصيل إلى الأجهزة المخول لها مكافحة تهريب المهاجرين دوليا واقليميا، ومدى نجاحها في الخطط الموجهة لهذا الغرض.

ودراسة صايش ، عبد المالك (2014) والتى إستهدفت مكافحة تهريب المهاجرين السبريين حيث تناولت وضع إطار مفاهيمى لظاهرة تهريب المهاجرين بالإضافة الى تحليل وقائع جريمة تهريب المهاجرين، ووضع إستراتجية مكافحة تهريب المهربين وتوصلت الدراسة الى وضع برتوكول لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر، والبحر، والجو، واستنباط أركان جريمة تهريب المهاجرين والتعمق في كل ركن وما يحتويه من جزئيات تتطلب قيامه لتحقق العقاب هذا الأخير يختلف باختلاف ظروف ارتكاب الجريمة بين التشديد والتخفيف والإعفاء.

كما عرضت دراسة إيمي دي ميلر(٢٠١٤) Aimee D Miller للإتجار في البشر للأغراض الجنسية عوامل المخاطر الفردية في التجنيد والإتجار غير المشروع والعمل الناتج عن ضحايا الانترنت وتم التوصل إلى نتائج من خلال ١٦٨ سيدة صغيرة السن فى الولايات المتحدة الأمريكية .

كما أشارت دراسة (حمود ، ٢٠١٦) والتى إستهدفت تحليل جريمة الإتجار بالبشر لأغراض التجارب الطبية ، وقد أظهرت النتائج أن جريمة الإتجار بالبشر لأغراض التجارب الطبية تندرج ضمن مفهوم الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ، حيث تقوم به عصابات احترفت الإجرام وجعلت منه محور نشاطها ومصدر دخلها، فضلاً عن ذلك، فالإتجار بالبشر لأغراض التجارب الطبية ذو طبيعة خاصة باعتبار أن موضوعه سلعة متحركة ومتجددة وهم فئة من البشر يعانون الفقر والبطالة وينعدم لديهم الأمان الاجتماعي ,كما أنه لا يمكن أن يحصل بدون تواطئ أشخاص من ذوى المهن الطبية يخالفون قواعد وأخلاقيات مهنة الطب.

بينما أوضحت دراسة خريص ، كمال (٢٠١٧) ، والتى إستهدفت وضع آليات لمكافحة جريمة تهريب المهاجرين حيث أشارت الى وضع تعريف لجريمة تهريب المهاجرين، والجرائم المرتبطة بها كالإتجار بالبشر وتجارة الأعضاء والخصائص التى تتمتع بها بالإضافة إلى التعرض إلى السياسة الإقليمية في إطارها الثنائي والجماعي المتخذ لمكافحة جريمة تهريب المهاجرين، ومدى نجاحها في تجفيف منابع المهاجرين السريين، ومن ثم القضاء على شبكات التهريب من خلال تفعيل القوانين والمواثيق الدولية الخاصة بتجريم الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر فى مختلف دول العالم

ودراسة حليلو & حسن (٢٠١٩) والتى إستهدفت تبيان واقع الهجرة غير الشرعية وأثرها على انتشار جريمة الاتجار بالبشر دوليًا، وبيان حقوق المهاجرين غير الشرعيين كضحايا لجريمة الاتجار بالبشر، وبيان كيفية التصدي لجريمة الاتجار بالبشر الناتجة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال تناول الاتجار بالبشر في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال،(بروتوكول بالريمو) 2000 المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، وبيان دور دولة الإمارات في مكافحتها لهذه الظاهرة، ومدى تطابق القانون الإماراتي بالاتفاقيات الدولية، لا سيما بروتوكول باليرمو وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين ، وقد أشارت نتائج الدراسة الى أن ظاهرة الاتجار بالبشر ترتبط ارتباطًا مباشرًا مع ظاهرة الهجرة الشرعية، والتى تعد ظاهرة اجتماعية، مرتبطة بالظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية كما أوضحت الدراسة أيضاً أن تهريب الأشخاص حالة خاصة من الهجرة غير الشرعية، في حين أن الاتجار بالبشر يعتبر جزءًا من تهريب الأشخاص.

بينما أكدت دراسة باكير (٢٠٢١) والتى تناولت موضوع الاتجار بالبشر في بعض التشريعات الدولية العربية، وهدفت إلى الإلمام بالدوافع والأسباب التي تكمن وراء ظاهرة الاتجار بالبشر، وتوضيح صور وأشكال الاتجار بالبشر، بالإضافة إلى بيان مفهوم ظاهرة الاتجار بالبشر في القانون الدولي و في التشريعات العربية، وظهرت مشكلة الدراسة في أن بعض التشريعات العربية إلى الآن لم تتجه إلى سن قانون خاص بمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر، ويحوي بين طياته العقوبات الرادعة التي تمنع الأفراد من الإقبال على أي فعل من أفعال الاتجار بالبشر، وتوصلت الدراسة إلى أن جريمة الاتجار بالبشر صورة مستحدثة للعبودية، فهي تتم بعدة طرق تستخدمها عصابات الاتجار بالبشر حسب الفئة المستهدفة، لذلك فقد تتخذ شكل الاستغلال الجنسي خاصة للنساء والأطفال، أو العمل القسري والسخرة، أو الاسترقاق وما شابه، أو الاتجار بالأعضاء البشرية، كما توصلت الدراسة إلى أن أسباب ودوافع جريمة الاتجار بالبشر تعددت نتيجة التطور التكنولوجي والثورة المعلوماتية الحديثة التي شاهدتها الدول مع بداية القرن الواحد والعشرين، وغالباً هذه الأسباب تكون وليدة البيئة التي يعيش فيها الأفراد، والتي تدفعهم إلى الانضمام إلى عصابات الاتجار بالبشر أو أن يكونوا أحد ضحاياه .

وبتحليل الباحثة للدراسات السابقة تجد أنها ركزت على ما يلى :

- التحليل النفسى للفتيات القاصرات التى حرمت من الدعم الاجتماعي مما ساعد على تعرضهم للإتجار بالبشر .
- تحديد ضحايا التهريب البشري من الأطفال وتطورها، وأسباب وقوع الأطفال كضحايا للتهريب البشرى وتحديد العلاقة القائمة بين الاتجار بالبشر وتهريب الأطفال.

- وضع آليات لمكافحة جريمة تهريب المهاجرين .
- وضع مجموعة من التدابير الأمنية لمكافحة ظاهرة تهريب الأطفال في الجمهورية اليمنية .
- تحليل جريمة تهريب المهاجرين وتعريف جريمة تهريب المهاجرين، وتناول أركانها وتحديد الآثار القانونية المترتبة على جريمة تهريب المهاجرين خاصة الأطفال .
- تحليل جريمة الإتجار بالبشر لأغراض التجارب الطبية .
- تبيان واقع الهجرة غير الشرعية وأثرها على انتشار جريمة الاتجار بالبشر دوليًا.
- تناول موضوع الاتجار بالبشر في بعض التشريعات الدولية العربية .

بينما تركز الدراسة الحالية على ما يلى :

- تحديد دور منظمات المجتمع المدنى فى الحد من ظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بهم .
- تحديد العوامل والأسباب المؤدية لظاهرة تهريب المهاجرين من الشباب فى المجتمع المصرى ومن ثم وقوعهم كضحايا للإتجار بالبشر .
- تحديد العلاقة بين ظاهرة تهريب المهاجرين من الشباب والإتجار بهم فى المجتمع المصرى من وجهة نظر رؤساء وأعضاء مجلس إدارات بعض منظمات المجتمع المدنى المناهضه لظاهرة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر .
- وضع آليات لمواجهة ظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بهم فى المجتمع المصرى .

وتأسيساً على ما تقدم تشير الباحثة الى أن تفاقم ظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بهم ترجع الى غياب ونقص الوعى بمخاطرها لدى الكثير من الشباب والأشخاص الذين يحاولون الهجرة الى الدول الأوربية بطرق غير شرعية ، فيقعون فريسة فى يد عصابات الإتجار بالبشر ، وهذا مرتبط بتراجع دور المؤسسات المعنية بالتوعية كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام ودور العبادة ومنظمات المجتمع المدنى ، وهذا ينعكس على تزايد المشكلة يوماً بعد يوم .

كما ترى الباحثة أن عملية التوعية بالظاهرة ومخاطرها مسؤلية تشاركية بين تلك المؤسسات خاصة وسائل الإعلام المتنوعة ، خاصة وأن بعض هذه الوسائل فى تعاملها مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية قد تروج لها بطريقة غير مباشرة وذلك إتفاقاً مع ما أشارت إليه نتائج دراسة نسرين البغدادى ٢٠١٦ ، فى أن وسائل الإعلام تؤدى دوراً بارزاً فى التشجيع على الهجرة غير الشرعية من خلال تصوير الرفاهية التى تتمتع بها المجتمعات الأجنبية ونجاح الكثيرين ممن سافروا بهذا الشكل على تحقيق أحلامهم .

وبناءاً على ما سبق عرضه حددت الباحثة القضية الرئيسة لهذا البحث فى دراسة العلاقة بين تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر مع توضيح العوامل والأسباب المؤدية ولها ووضع عدة آليات لمواجهة هذه الظاهرة والتغلب عليها ،

ما دور منظمات المجتمع المدنى فى الحد من ظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بهم ؟

النظريات الإجتماعية المفسرة للسلوك الإجرامي والإنحرافي (تهريب المهاجرين والإتجار بهم) :

ينطلق هذا الإتجاه في تفسير علة الجريمة والجناح من البيئة الإجتماعية بمفهومها الواسع أي الوسط الإجتماعي الذي يعيش فيه الفرد بكل ما يحوي من عوامل مؤثرة سواء كانت اجتماعية أم نفسية أم اقتصادية .كما يمثل الإتجاه الإجتماعي محاولة علمية منهجية لربط السلوك الإجرامي أو المنحرف بأرضية اجتماعية واسعة تضم مجموعة من العوامل والمواقف الثقافية والإجتماعية التي يمكن أن تكون مسؤولة عن تكوين وتطوير بعض الانماط السلوكية الإجرامية والجانحة ، إضافة إلى ذلك قد تكون نظريات الإتجاه الإجتماعي من أوسع نظريات الجريمة والإنحراف انتشارا، وأكثرها عمومية، حيث تقوم على افتراضات متعددة، الإ أنها جميعا تفترض أن شروط الإنحراف وظروفه الإساسية، توجد في البيئة الإجتماعية، باعتبار أن أساس وجهة النظر الإجتماعية لأى سلوك هو المجتمع من حيث بنائه ونظمه الإجتماعية، وما تقدمه هذه النظم لأفراده من وظائف مختلفة ، والنظريات التي تتبنى تفسير السلوك الإجرامي أو المنحرف من الناحية الإجتماعية كثيرة ومتعددة، كما أن كل نظرية من هذه النظريات تحاول أن ترجع السبب في ذلك إلى عامل واحد أو أكثر من العوامل الإجتماعية المختلفة، وقد تم التركيز على أهم النظريات التي تتجلى في: التفكك الإجتماعي، المحاكاة، المخالطة الفارقة، الوصم.

١- نظرية المحاكاة :

يعد عالم الإجتماع الفرنسي "جبريل تارد 1843-1904 " tarde Gabriel من أبرز علماء الإجتماع الذين بحثوا في أسباب الجريمة والإنحراف وفق رؤية سوسيولوجية أعطت بعد مهما للبحوث ذات الصلة بهذا المجال منذ بداية القرن الماضي ، لقد عاصر " تارد" فترة ظهور وانتشار المدرسة الوضعية الإيطالية التي ردت السلوك الإجرامي إلى التكوين البيولوجي الموروث، إلا أنه رفض ما انتهت إليه هذه المدرسة، وعزا الجريمة والسلوك الجانح إلى البيئة الإجتماعية ، (أبو توتة،٢٠٠٧،ص ١١٦) فالإنسان في نظره لا يولد مجرما بل يتأثر بتصرفات الأخرين ويرتكب الجريمة بإيحاء منهم وتقليد لهم، وأن أنماط تعلم الجريمة والجنوح تماثل إلى حد كبير أنماط التعليم في أية مهنة أخرى (دويدار، النيال،٢٠٠٥،ص١٦١) .

وبذلك يكون " تارد" قد انطلق من الإفتراض ذاته الذي انطلق منه " دوركايم "، فالجريمة في اعتقاده حقيقة اجتماعية وظاهرة سادت في كافة المجتمعات، وتفسير ذلك في نظره أن الإنسان جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي يعيش فيه، وهو في ظل ذلك المجتمع يتأثر حتى في سلوكه بالعوامل السائدة فيه ، أما عن الكيفية التي يتحول فيها الشخص إلى مجرم أو جانح فقد ردها " تارد" إلى ما أسماه بقانون التقليد ، وفي معرض بيان فحوى هذا القانون ذكر " تارد" بأن الإنسان ليس علة تتحرك ميكانيكيا بفعل عناصر التكوين وإنما هو أيضا كائن اجتماعي يخضع في سلوكه ونمط حياته لقوانين المجتمع وأعرافه وتقاليده لذلك أن الجريمة والجناح في اعتقاده كظاهرتين في حياة المجتمع والأفراد إنما تنشأن وتنشران في الوسط الإجتماعي بفعل التقليد شأنهما في ذلك شأن كافة الظواهر الإجتماعية الأخرى

، وتتم عملية التقليد عن طريق الإتصال المباشر أو غير المباشر بين طائفتين من الأشخاص إحداهما منشئة والأخرى مقلدة ، والسلوك الإجرامي والجانح على السواء طبقا لهذا الطرح لا يشكلان نمطا سلوكيا موروثا، وإنما يتم اكتسابهما عن طريق التقليد (أبو توتة،٢٠٠٧،ص ١١٦) .

والتقليد بحسب " تارد " يخضع لقوانين هي :

- أولها: أنه يتم من أعلى إلى أسفل، أي أن المنتمين إلى الطبقات الدنيا يقلدون المنتمين إلى الطبقات الأعلى في الرتبة الإجتماعية، كما أن الصغار يقلدون الكبار، والمتخلفون يسعون إلى تقليد المتحضرين .
- ثانيها: تأثر قوة التقليد بقوة الصلة التي تربط المقِلد بالمقلَد، فالعلاقة طردية بينهما هكذا يمكن القول: إن التقليد يزيد في المجتمعات الريفية ذات العلاقات الأولية أو الوجهية وتقل في المجتمعات المناظرة ذات التباين التكاملي هذا ويحسب على النظرية قدرتها على تفسير كافة أشكال الإجرام وفي عامة المجتمعات
- ثالثها: إن أنماط السلوك تتداخل وتتطور، كذلك الحال في الجريمة فالمبتدأ فيها هو أسلوب القيام بها وليس الجريمة في حد ذاتها، فالقتل، مثلا كان يرتكب بالسكين أو السيف أو السم وبتطور المجتمعات استحدثت أنواع أخرى منه فأصبح يقام به عن طريق الأسلحة النارية بل أحيانا بحقن المجني عليه بكمية كبيرة من المخدرات أو غير ذلك. كما هو الحال فى وضعنا الراهن كالإتجار بالبشر وخاصة تجارة الاعضاء البشرية (الهريش،١٩٩٩، ٣٣٣) .

وخلاصة الرأي لدى " تارد " أن الجريمة والجناح يمثلان حقيقة اجتماعية يفرضها واقع التجمع البشري من جانب، ونمط سلوك مكتسب يتعلمه الفرد عن طريق التقليد أسوة بالأنماط السلوكية الأخرى (أبو توتة،٢٠٠٧، ص ١١٧) ، من جانب آخر، وطبقا لذلك فإن كل سلوك إنساني ينتقل عن طريق التقليد...بصرف النظر عن جنسه محمودا كان أو مذموما لان التقليد في نظره قانون عام يتناول اللغات، والهوايات، والأفكار والخبرات، والمنجزات العلمية والفنية وسواها، ويدخل في ذلك صور السلوك الإجرامي المتنوعة (آل سعود،١٩٩٨،ص٣٨) لا يمكن إنكار ما للتقليد من دور في اكتساب الأنماط السلوكية السوية منها وغير السوية، والدليل على ذلك أن شواهد الواقع تؤكد أن الأسر المفككة والمشهود لها بالإجرام والتي تنتشر في وسطها الثقافة السفلية التي تمجد الجريمة ولا تنهي عنها ترتفع عندها نسبة إعداد الجانحين مقارنة بغيرها ، لكن هذا القول لا يعني أن الجريمة والجناح تحدثان نتيجة التقليد بشكل مطلق بل الصحيح أنهما يقعان كمحصلة لتأثير جملة من العوامل من بينها التقليد على كل فقد بالغ " تارد " في تقدير أهمية المحاكاة كعامل يؤدي إلى ارتكاب الجريمة، كما أن نظريته تفتقر إلى تفسير السبب الذي يجعل أغلبية الناس لا تستسلم لهذا الإيحاء والتقليد ، أخيرا أنه إذا كانت هذه النظرية فقد تضاءلت أهميتها العلمية اليوم، فإن ما يحسب لها أنها قد كشفت النقاب عن أثر عامل التقليد في اكتساب الإنماط السلوكية مما مهد الطريق لظهور نظريات أخرى أكثر عمقا ونضجا في التحليل كنظرية المخالطة الفارقة.

٢- نظرية المخالطة الفارقة :

هي نظرية في علم الجريمة والإنحراف ازدهرت على أيدي "ادوين سذرالند sutherlande إبان عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، كرد فعل على هيمنة المداخل التي كانت تأخذ بتعدد العوامل في تفسير الجريمة وتعليلها، فقد كان " سذرالند " على النقيض من أولئك الذين قدموا قائمة طويلة بالأسباب التي من المحتمل أن تسهم في خلق الجريمة، ولذلك عمد إلى صياغة وتأسيس نظرية سوسيولوجية متكاملة تؤكد أن الجريمة هي في الأساس ظاهرة يمكن تعلمها بالإكتساب (عبد الحميد وآخرون ،٢٠٠٠،ص٥١٣) وحاول "سذرالند" من خلال كتابه واسع التأثير "مبادئ علم الإجرام" الذي نشره عام ١٩٣٩ أن يعطي تحليال للعملية التي يصبح الشخص من خلالها منحرفا ، فالفرد الواحد قد يعبر عن اتجاهات مختلفة من حيث التحبيذ أو المعارضة للسلوك المنحرف باختلاف الأوقات واختلاف المواقف ، وقد سمى "سذرالند" هذه العملية بالمخالطة الفارقة، نظرا لأن ما يكتسب في عملية المخالطة بالأنماط السلوكية المنحرفة، يختلف عما يكتسب في عملية المخالطة بالأنماط السلوكية المضادة للانحراف، ويؤكد "سذرالند" على أن الأفراد يصبحون منحرفين بسبب تعرضهم للأنماط السلوكية المنحرفة، وأيضا بسبب عزلتهم عن الأنماط السلوكية المضادة للسلوك المنحرف، ولا تعني المخالطة الفارقة أن السلوك الجانح والإجرامي، يحدث بسبب الصحبة السيئة، ففهمها على هذا الأساس يعتبر تبسيطا مخلا جدا لها، فالمخالطة الفارقة تعني نسبة الإختلاط أو التعرض لكل من الأنماط السلوكية الإجرامية والأنماط السلوكية غير الإجرامية ، (عبد الغني، ص ١٣٠) ويقيم " سذرالند " نظريته على مجموعة قواعد أو مبادئ أساسية هي :

أ- يُكتسب السلوك الإجرامي عن طريق التعلم، فهو ليس سلوكا فطريا، ومعنى ذلك أن الشخص الذي لم يتدرب على الجريمة لا يمكن أن يرتكب فعلا إجراميا .

ب-يكتسب السلوك الإجرامي عن طريق التعلم المتصل بأشخاص آخرين تربطهم بالشخص "عملية " اتصال مباشر، تتميز بأنها لفظية. في معظم جوانبها، في نفس الوقت الذي تنطوي فيه على " الإتصال عن طريق الإشارة .

ت-يحدث الجزء الأكبر من عملية تعلم السلوك الإجرامي داخل جماعات يرتبط أعضاؤها بعلاقات شخصية قائمة على المودة ، ومعنى ذلك أن هيئات الإتصال غير الشخصية، كالصحافة والسينما، لا تلعب دورا هاما في خلق السلوك الإجرامي (جابر ،٢٠٠٤ ،ص ١٢٦) ، وتتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي شيئين محوريين هما :

- الوسائل الفنية لإرتكاب الجريمة .
- توجيه محدد للدوافع، والحوافز، والمبررات، والإتجاهات.
- يكتسب التوجيه المحدد للدوافع والحوافز، من تعريفات القواعد القانونية باعتبارها ملائمة أو غير ملائمة .

- يصبح الشخص منحرفا بسبب توصله إلى مجموعة تحديدات أو تعريفات تجعل مخالفة القانون مسألة ملائمة، وهي تفوق التحديدات والتعريفات الأخرى التي تجعل مخالفة القانون مسالة غير ملائمة ، وهذا هو مبدأ " الإرتباط .

٣- نظرية التفكك الاجتماعي :

إن التقدم الحاصل في المجتمع في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية له تأثير كبير على حجم الجريمة وأنماط السلوك الإجرامية، وتعود أصول نظرية التفكك الاجتماعى إلى فكرة تأثر الإنسان بالبيئة، فالأحياء الانتقالية المتاخمة لمركز المدينة ترتفع فيها معدلات الجريمة، وهي أحياء يسكنها الفقراء والمهاجرين، وملخص النظرية هو أن ارتفاع معدلات الجريمة في مركز المدينة سببه التفكك الاجتماعي الناتج عن

التحضر والزيادة السكانية والحراك الاجتماعى، كما أن العلاقات الاجتماعية الجيدة بين الأفراد تعمل على منع الجريمة والانحراف، وهنا يسود التنظيم الاجتماعي، وبخلاف ذلك يسود التفكك الاجتماعي الذي يزيد من فرصة الانحراف والجريمة (Shaw and Macky, 2000) ومن مكونات التفكك الاجتماعي المكانة الاقتصادية المتدنية والجماعات العرقية المختلفة والحراك الاجتماعي المرتفع للمنطقة سواء المغادرين منها أم القادمين اليها، والبيوت المفككة والعائلات المضطربة، والتفكك الاجتماعي هو تفسير معدلات الجريمة وانحرف الأحداث (الوريكات ، ٢٠٠٨) ، ولقد قام شو ومكي (Shaw and macky) بالعديد من الدراسات الأمبريقية، وخلصا إلى أن هناك اختلافاً في معدلات الجريمة بين أحياء المدينة؛ حيث تتركز أعلى هذه المعدلات في مركز المدينة التجاري والأحياء القريبة منه، وتقل كلما ابتعدنا عنه، وتزداد معدلات الجريمة مع تزايد معدلات البطالة، كما تبين أن معدلات الجريمة في الحي الواحد تبقى على ما هي عليه حتى عند انتقال السكان إلى مكان آخر وإبدالهم بسكان جدد، ولقد عزيت أسباب ارتفاع معدلات الجريمة في هذه الأحياء إلى التفكك الاجتماعي الناجم عن التحضر والتضيع والتعقد الاجتماعي والنمو السكاني الكبير والكثافة السكانية العالية (البداينة ، ٢٠١٩) .

وتعد ظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بهم احدى صور الجريمة والإنحراف ، وشكلاً من أشكالها وذلك لأنها اتخذت أبعادا متشابكة فى أعماقها لعمق الظاهرة التي تحتويها من أسباب مختلفة بين الألم وأمال الحالمين بمعانقة الضفة الأخرى، وبين تجارة مستمرة ومربحة تشارك في إدارتها العديد من العقول المدبرة، والأيدي المنفذة، وهذه العملية تتطلب إمكانيات بشرية، ومادية منظمة ومسطرة، وفق أسس محددة ومعينة وذلك لطبيعة هذه الجريمة التي تقوم على البعد العابر للحدود الإقليمية، ولإستغراق فعلها في معظم يشكل خطرا وانتهاكا للحقوق الإنسانية، وبالتالى يجب أن تتضافر كافة جهود المنظمات الدولية حول العالم فى مواجتها والتخفيف من آثارها على الأفراد والأسر والمجتمعات من خلال البرامج والأنشطة المختلفة التى تتبناها تلك المنظمات ومنها منظمات المجتمع المدنى .

ثانياً : أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته من عدد من الاعتبارات العلمية والعملية ، وهي:

١- الأهمية العلمية :

أ) يُعد الشباب من أكثر الفئات العمرية حاجة إلي الإهتمام بهم وحسن رعايتهم نظراً لكثرة المخاطر الذين يتعرضون لها ومنها ظاهرة تهريب المهاجرين والاتجار بهم ، حيث أن الشباب هم أكثر فئات المجتمع رغبة فى الهجرة ، لذلك قد تساهم هذه الدراسة فى توفير واتاحة مجموعة من المعارف والمفاهيم حول مخاطر تلك ظاهرة وآثارها السلبية على المجتمع بصفة عامة والشباب بصفة خاصة

ب) يُعد هذا البحث من البحوث التي تلقي الضوء علي واقع ظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بهم والتى تحتاج إلي تغيير فلسفة التعامل معها من جانب القائمين علي أمر المؤسسات والمنظمات المتنوعة خاصة منظمات المجتمع المدنى والعاملين فيها وتحويل تركيز هذه المؤسسات علي برامج الرعاية الإجتماعية والعلاجية لضحايا التهريب والاتجار بالبشر .

ت) التوصل الى نتائج من خلال هذا البحث قد تساهم فى إثراء النظرية الإجتماعية فى علم الإجتماع خاصة تلك المرتبطة بعلم إجتماع الجريمة والانحراف وذلك من وجهة نظر (نظرية المحاكاه – المخالطة الفرقة – التفكك الإجتماعى) باعتبار أن تهريب المهاجرين والإتجار بهم شكلاً من أشكال الجريمة ، وبالتالى ستفيد تلك النتائج فى تفسير العوامل والأسباب الخاصة بتلك الظاهرة وتحليلها من وجهة نظر أعضاء منظمات المجتمع المدنى بما يملكون من خبرات متنوعة وتطبيقهم لأنشطة وبرامج مرتبطة بمكافحة ظاهرة تهريب المهاجرين والاتجار بهم .

٢- الأهمية التطبيقية :

أ- تتمثل الأهمية التطبيقية والعملية للدراسة الراهنة في التعرف على أبعاد ظاهرة تهريب المهاجرين والاتجار بهم من خلال إجراء الدراسة الميدانية على مجموعة من أعضاء وروساء مجلس إدارات منظمات المجتمع المدنى الناشطة فى وجال مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر ، مما يفيد في التعرف على دور تلك المنظمات فى مكافحة تلك الظاهرة أو الحد من خطورتها .

ب- التوصل الى صياغة مجموعة من التوصيات والمقترحات التى تساعد كافة الأجهزة الأمنية ومنها وزارة الداخلية ، والمؤسسات المعنية بمواجهة ظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بهم كالمجلس القومى للطفولة والأمومة والمجلس القومى للمرأة والمجلس القومى لحقوق الإنسان وواضعى السياسات وصانعى القرار للتوصل لآليات فعالة للتصدى لتلك الظاهرة ومواجهتها .

ثالثاً : أهداف البحث :

يتحدد الهدف الرئيس لهذا البحث فى : تحديد دور منظمات المجتمع المدنى فى الحد من ظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بهم فى المجتمع المصرى، ويتفرع منه الأهداف التالية :

١-تحديد العوامل والأسباب المؤدية لظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بهم خاصة لدى الشباب فى المجتمع المصرى .

٢-تحديد الآثار السلبية للتهريب وكذا تحديد العلاقة بين تهريب المهاجرين والإتجار بهم من وجهة نظر رؤساء وأعضاء مجلس إدارات منظمات المجتمع المدنى المناهضة للإتجار بالبشر فى مصر .

٣- التوصل الى عدة آليات لمكافحة ظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر ، ومدى مساهمة منظمات المجتمع المدنى فى تطبيق تلك الآليات .

رابعاً : تساؤلات البحث :

يتحدد التساؤل الرئيس لهذا البحث فى : ما دور منظمات المجتمع المدنى فى الحد من ظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بهم فى المجتمع المصرى، ويتفرع منه التساؤلات التالية :

١- ما العوامل والأسباب المؤدية لظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بهم لدى الشباب فى المجتمع المصرى ؟

٢-ما الآثار السلبية للتهريب ؟ وماالعلاقة بين تهريب المهاجرين والإتجار بهم وجهة نظر رؤساء وأعضاء مجلس إدارات منظمات المجتمع المدنى المناهضة لإتجار بالبشر فى مصر ؟

٣-ما آليات مكافحة ظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر؟ ، وما دور منظمات المجتمع المدنى فى تطبيق تلك الآليات؟

خامساً : مفاهيم البحث والإطار النظرى :

١- مفهوم الدور :

يرجع مفهوم الدور إلي المصدر دارَ / دارَ بـ / دارَ على والدور مهمة ووظيفة ، قام بدور أي لعب دوراً أو شارك بنصيب كبير والدور الاجتماعي هو السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة ، أو النمط الثقافي المحدد لسلوك الفرد الذي يشغل مكانة معينة (مصطفى ، ابراهيم ، ٢٠١٧) .

كما يعرف علي أنه سلوك متوقع من الفرد الذي يكون عضواً في جماعة وتحدده الثقافة السائدة ، وقد يكون الدور مفروضاً أو مكتسباً .

ويعرف الدور بصفة عامة علي أنه سلوك يقوم به شاغل مركز اجتماعي معين ، ويحدد الأنماط السلوكية التي يجب أن ينتهجها تجاه الآخرين الذين يضطر إلي التفاعل معهم واضعاً في الاعتبار الحقوق والالتزامات التي يفرضها عليه مركزه ، أو أنه تلك السلوكيات المتوقعة من شخص يشغل مكانة اجتماعية وتتفق هذه السلوكيات مع فلسفة وأهداف وقيم المجتمع (حسن ، احسان ، ٢٠١٦) .

وتعرفه الباحثة إجرائياً بأنه السلوك المتوقع من جانب منظمات المجتمع المدنى إزاء مواجهة ظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بهم أو الحد منها من خلال البرامج والانشطة التى يمكن تطبيقها فى تلك المنظمات .

٢- مفهوم منظمات المجتمع المدني:

يعرف المجتمع المدني علي أنه منظمات تطوعية وغير حكومية وغير هادفة للربح يؤسسها الناس لإشباع الحاجات ومواجهة المشكلات سواء لأفسهم أو للآخرين في المجتمع (أبو النصر، ٢٠٠٧ ،ص ٧١)

وأيضا هناك من يعرف المجتمع المدني أنه مجموعة من التنظيمات الإجتماعية التطوعية التي لا ترتبط بالجهاز الحكومي، وهذه التنظيمات هي وسائط بين المجتمع والسلطة ومن مهماتها بلورة المصالح، الوساطة والضغط، ولها أهداف أساسية هي الديمقراطية والتنمية ولها ثقافة إنسانية جامعة تتخطي الإنقسامات السياسي(عيسى،٢٠٠٤ ، ١٣٤) .

كما يشمل المجتمع المدني المؤسسات التطوعية التي تعبر عن إرادة الناس ومصالحهم، ومن أبرز المؤسسات التي تنشط في المجتمعات المدنية النقابات العمالية والهيئات المهنية الحرة، والأحزاب والتيارات السياسية والمؤسسات التربوية من الحضانة إلي الجامعة، والجمعيات الإنمائية والجمعايات الأهلية وجمعيات حقوق الإنسان والتيارت الفكرية والفنية (حداد،٢٠٠٤ ، ٢٥) .

ويقصد بالمجتمع المدني إجرائياً في هذا البحث : بأنه وعاء يضم كافة المنظمات المجتمعية غير الحكومية وغير الربحية والتي تقدم جملة من الأنشطة والبرامج التطوعية الحرة فى مجال مكافحة تهريب المهاجرين والإتجار بهم .

٣- مفهوم تهريب المهاجرين :

يغادر الناس منذ قرون منازلهم بحثا عن حياة أفضل. وفي العقد الماضي، تسببت العولمة في ارتفاع عدد المهاجرين إلى مستويات غير مسبوقة من أقل البلدان نموا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية إلى أوروبا الغربية وأستراليا وأمريكا الشمالية.

وأسفر ذلك بالتالي عن ارتفاع أنشطة الشبكات الإجرامية المنظمة التي تسهل الهجرة غير النظامية. ويحقق المجرمون أرباحا طائلة بفضل توفير وثائق هوية مزيفة، وتنظيم عمليات النقل، والالتفاف على الإجراءات الرسمية لمراقبة الحدود ، ويُهرَّب الأشخاص عن طريق البر أو الجو أو البحر، والأمر مرهون بمدى استعداد المعنيين للدفع والمجازفة.

ويُقصد بتعبير تهريب المهاجرين تدبير الدخول غير المشروع لأحد الأشخاص إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من مواطنيها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى (إتفاقية الأمم المتحدة ، ٢٠٠٤) .

وتدار عصابات تهريب المهاجرين مثل الشركات، مدفوعة بهوامش الربح العالية والمخاطر المنخفضة، وتستفيد من ضعف التشريعات والاحتمالات الضئيلة بالكشف والملاحقة مقارنة بسائر أنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، ويمكن أن تكون شبكات التهريب واسعة ومتشعبة، وأن تضم أشخاصا يضطلعون بأدوار مختلفة (تقرير الإنتربول ، ٢٠٢٢) :

- الأشخاص المكلفون بتجنيد المهربين والوسطاء.
- قباطنة القوارب والمرشدون والسائقون.
- الأشخاص الذين يقدمون خدمات تزوير وثائق السفر.
- الأشخاص الذين يوفرون أماكن للسكن على طول الطريق.

وتشير التقديرات في التقرير المشترك الصادر عن اليوروبول والإنتربول في أيار/مايو ٢٠١٦، إلى أن أكثر من ٩٠ في المائة من المهاجرين القادمين إلى الاتحاد الأوروبي يتولى تهريبهم بشكل أساسي أفراد ينتمون إلى شبكة إجرامية ، وفي ضوء تشدد سياسات الهجرة في بلدان الوجهة وتحسين الوسائل التكنولوجية التي تتيح للموظفين مراقبة المعابر الحدودية، يتزايد اعتماد المهاجرين غير القانونيين على خدمات الشبكات المنظمة لتهريب المهاجرين.

وبناءاً على ما سبق تعرف الباحثة المقصود بتهريب المهاجرين إجرائياً فى هذا البحث : إستقطاب وتدبير وتسهيل دخول الشباب المصرى الى بلدان الإتحاد الأوربى وغيرها من الدول الأجنبية بطريقة غير مشروعة مقابل الحصول على أموال طائلة من جانب عصابات التهريب ووكلائهم .

٤- مفهوم الإتجار بالبشر :

ظاهرة الاتجار بالبشر باعتبارها صورة من صور الجرائم الناتجة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية، يمتد خطرها بين الدول التي أصبحت بفضل التطورات التقنية والاقتصادية والاجتماعية عبارة عن قرية صغيرة، الأمر الذي ساهم في انتشار جريمة الاتجار بالبشر الناتجة عن الهجرة غير المشروعة في العالم.

يعتبر التعريف هو أحد أكبر التحديات في دراسة ظاهرة الاتجار بالبشر، وعلى الرغم من وجود العديد من التعريفات، لكن لا يوجد اتفاق كامل على تعريف هذه الظاهرة، وهذا يخلق تحديات واضحة للباحثين، وله أيضًا تأثيرات مهمة على صنع السياسات والتنفيذ، ورغم جهود المنظمات الدولية المختصة بحقوق الإنسان المتواصلة لبيان خطورة انتشار الاتجار بالبشر عالميًا لرفع مستوى الوعي وتشجيع الحكومات على العمل، ولكن الدراسات أظهرت أن معظم الأرقام والتقديرات الصادرة من الحكومات غير دقيقة حيث أظهرت تقارير وزارة الخارجية للولايات المتحدة بأن من 600000 الى 800000 شخصًا يتم الاتجار دوليًا كل سنة (Lauren A. McCarthy, 2020) .

وفيما يتعلق بتعريف الإتجار بالبشر دوليًا، فإن التعريف الحالي المقبول دوليًا للاتجار بالبشر يأتي من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، (المعروف باسم بروتوكول باليرمو) 2000 ، وهو بروتوكول اختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، : »ويعرف الاتجار بالبشر بأنه : " التجنيد أو النقل أو إيواء أو استقبال الأشخاص عن طريق التهديد أو استخدام القوة أو أشكال القسر الأخرى أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو موقف الضعف أو إعطاء أو تلقي المدفوعات أو المنافع لتحقيق موافقة الشخص الذي يسيطر على شخص آخر لغرض الاستغلال ، مع الاستغلال المحدد على نطاق واسع لتشمل ، « بغاء الآخرين أو غيرها من أشكال الاستغلال الجنسي، أو العمل القسري أو الخدمات، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو العبودية أو إزالة الأعضاء(نجم ، السيد ٢٠٠٠) .

ويعرف الاتجار بالبشر بأنه عملية توظيف، أ وانتقال، أو نقل أو تقديم ملاذ لأناس بغرض استغلالهم، وهى عملية تتضمن أعمالا غير مشروعة كالتهديد أو استخدام القوة وغيرهما من أشكال الإكراه أو الغش ، ويتضح من المفهوم السابق أن هناك عوامل تساعد على انتشار الظاهرة في المجتمعات النامية منها (البلاوى ، حازم ، ٢٠١٤) :

- **الفقر**، والحاجات الاقتصادية الملحة للأفراد

- **عدم الوعي وقلة الخبرة** لبعض الأفراد، وهو ما يوقع بهم في براثن عصابات الاتجار بالبشر، وربما دخولهم في دائرتها دون فهم أو وعى بأبعادها.
- فيما يرى بعض المختصين أ ن(البيئة المحيطة بالطفل، يمكن أن تسمح بزيادة نسبة الاستغلال الجنسي للأطفال، لاسيما مع غياب التربية الجنسية، إذ إنه ووفقاً لمبادئ التنشئة الاجتماعية السائدة لا يمتلك الطفل أدنى معرفة بالنواحي الجنسية).
- **التقنيات الالكترونية** الجديدة، وظواهر سلبية العولمة.
- **البعد القانوني،** القاصر عن مواجهة الظاهرة ،إما لعدم كفاية الجانب القانوني، واما لعدم تطبيقه في حالة توافر بعض عناصره.
- الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين .

كما يعرف الاتجار بالبشر بأنه الاستخدام والنقل والإخفاء والتسليم للأشخاص من خلال التهديد أو الاختطاف أو الخداع، واستخدام القوة والتحايل أو الإجبار أو من خلال إعطاء أو أخذ فوائد لاكتساب موافقة وقبول شخص يقوم بالسيطرة على شخص آخر؛ بهدف الاستغلال الجنسي أو الإجبار على القيام بالعمل، وهذا التعريف شاع إطلاقه على الاتجار بالبشر؛ لاعتماده على النص القانوني لبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة (عبدوش ، رهادة ٢٠٢٠) .

وبناءاً على ماسبق تعرف الباحثة الإتجار بالبشر إجرائياً فى هذا الباحث : استخدام ونقل واخفاء أو تهريب الشباب المصرى عبر الحدود الوطنية بهدف إجبارهم على العمل أو الإستغلال الجنسى أو إزالة الاعضاء الجسمية من خلال التهديد أو استخدام القوة أو عن طريق التحايل والخداع .

ث) صور الاتجار بالبشر(البحيرى ، ٢٠١١ ، ٢٧٦) :

أ) **الدعارة** :هي أبرز صور المتاجرة بالنساء لإرغامهن على ممارسة الجنس والبغاء :

ب) **شبكات البغاء** : خلال هذه الشبكات يتم إيهام الفتيات على الحصول على أعمال مناسبة مقابل أجور جيدة، ويتم تسفيرهن بطريقة غير شرعية إلى الدول التي سيستغللن فيها للممارسة الرذيلة، أو بطريقة شرعية كما هو الحال في عقود العمل الوهمية.

ت) **الخلاعة في الإنترنت:** يتم تصوير النساء في مشاهد إباحية خليعة عبر مواقع متخصصة، وهذه الطريقة تلاقي رواجاً كبيراً، وذلك لأن الإنترنت يستعمل من شريحة كبيرة في العالم، بالإضافة إلى ما يشكله من دخل اقتصادي ضخم.

ث) **سياحة الجنس** : وهو أن يتم السفر إلى دول معينة بهدف ممارسة الرذيلة اوالفاحشة، ولكن للأسف لا تمنع تلك الدول تلك الممارسات بل على العكس تعدها مصدراً من مصادر الجذب والاستثمار) **Barry, Kathleen,2000)**

ج) **استغلال الأطفال** : تتم جرائم الاتجار في الأطفال بهدف استغلالهم دون مراعاة حقوقهم، وأن من أكثر صور الاتجار بالأطفال شيوعاً في كل دول العالم، **وعلى سبيل المثال لا الحصر، ما يلي :**

ح) **العمل القسري**(يوسف ، حسن ٢٠١٧ ، ١٥٤) :يعمل الكثير من الأطفال الفقراء في المدن أو ينتقلون من أوطانهم في أعمال منزلية شاقة ، بهدف الحصول على لقمة العيش .

خ) **العمل في الصناعة** :ويكون ذلك بأقل الأجور مع تعرضهم للأخطار الصناعية الكثيرة.

د) **الاستغلال الجنسي** :أوكثر ما يكون ذلك عن طريق التحايل والخداع لقصور فهم الأطفال.

ذ) **التجنيد** :حيث يجند الأطفال في صفوف الجيش ويستعملون للكشف عن حقول الألغام .

ر) **استخدام الأطفال كقطع غيار بشري** : حيث يتم اختطاف الأطفال من قبل جماعات متخصصة ويتم بيع أعضائهم كالكلى، ولا يكون نصيب الطفل إلا أقل القليل، والباقي يكون من نصيب التاجر، هذا إذا لم يلاق الطفل حتفه أثناء هذه العمليات.

ز) **خطف الأطفال** ((أيوب ، حسن ، ٢٠١٢ ،٢٠٢): بغرض بيعهم تحت مسمى التبنى.

س) **السياحة الجنسية** : استغلال الأطفال فى الدعارة، أوشكال الاستغلال الجنسى الأخرى.

ش) **استغلال الأطفال** : في الأعمال الإباحية عبر الإنترنت أو في الدعارة.

ص) **زواج الأطفال:** أو استغلال مسمى الزواج في إبرام زيجات لفتيات دون السن القانونية، المقترن بتزوير وثائق إثبات السن، بغرض الانتفاع من الزيجات، أو تسوية الديون؛ لاسيما إذا تمت من خلال وساطة سماسرة متخصصين.

ض) أطفال الشوارع : المقترنة باستغلال الأطفال بأي شكل من أشكال الاستغلال التجاري أو الجنسي .

ط) **التسول** : وذلك بترك الأطفال في الأماكن العامة، والقيام بقطع أطرافهم، والباسهم أردى الثياب حتى يكونوا مدعاة للشفقة وما يقومون بجمعه من تبرعات تأخذه الشركة التي أحضرتهم،

- **ومن أشكال الأطفال فى التسول ما يلى**(يوسف ، حسن ، ٢٠١٧ ، ١٦٤) :

أ- أطفال يقوم أفراد من أسرهم بتسفيرهم أو نقلهم داخلياً، مصطحبين أو غير مصطحبين من قبل شخص بالغ من الأسرة، لاستغلالهم في التسول بصورة يومية، ومنتظمة، وطيلة اليوم.

ب- أطفال يقوم أفراد من خارج أسرهم بأخذهم من أسرهم الموجودة منذ زمن، قانونياً أو بصورة غير قانونية، لاستغلالهم في التسول بصورة يومية منتظمة، وطيلة اليوم.

ت- بنات في سن الطفولة الصغيرة أو في سن المراهقة(فتيات) يتسولن في الشوارع ويعملن في الدعارة فالتسول إما مهنة مصاحبة، أو هو غطاء للدعارة التي قد تدر للمتاجرين- بالطفلة أو الفتاة(أحيانا الوالدين أو أفراد الأسرة) دخلا أكبر.

ج- **استغلال العمالة الوافدة**(بسيونى ، محمود ، ٢٠٠٤ ، ١٢٣) : هو تشغيل العمال بأعمال شاقة جد اً وتعرضهم للكثير من المعاملة القاسية، وعدم حصولهم على الحدود الدنيا من حقوقهم، هذا فضلا عن استعبادهم ومنعهم من العودة إلى أوطانهم في حالة عدم رغبتهم في الاستمرار في العمل، وهذه الصورة هي الأوضح والأكثر انتشاراً والأقل استهجانا من قبل الأشخاص

ج) نماذج من الاتجار بالبشر في المجتمع المصري(البغدادى ، نسرين ،٢٠١٥):

المجتمع المثالي هو مجتمع غير موجود على ظهر البسيطة، فكل المجتمعات الإنسانية لها مشكلاتها الخاصة، وظواهرها المريضة التي تنتشر بها، والمجتمع المصرى هو أحد هذه المجتمعات الإنسانية الذى يعج بكثير من الظواهر المريضة والمشكلات الاجتماعية المتنامية والمتراكمة، التي تجبر كل وطنى مهتم وغيور على مجتمعه أن يخضعها للبحث والد ا رسة، أو على الأقل يسلط عليها قليل من الضوء عسى أن يأتى من بعيد آخرون فيتناولها بشكل علمى ومنهجى منظم.

وتتعدد صور إهمال البشر في المجتمع المصرى وتنمو وتتمدد حتى تصل إلى مرحلة الاتجار بالبشر، فظاهرة الاتجار بالبشر لا تولد في كل الاحيان بشكل مفاجىء ولكن قد تكون امتداداً لكثير من المشكلات الأخرى في أوقات كثيرة، ومن أهم هذه المشكلات مايلى(البغدادى ، نسرين ،٢٠١٥) :

- أطفال الشوارع :
- التسول بشكل عام، واستخدام الأطفال بعد إجراء العاهات لهم بغرض التسول.
- عمالة الأطفال.
- البغاء والدعارة، والتحرش الجنسى.
- التحرش الجنسى داخل مؤسسات العمل.

- السينما التجارية واستغلال الاشخاص بها .
- زواج الفتيات صغيرات السن بالعرب (دعارة مقننة لفترات قصيرة) .
- عمل المرأة ليلاً وحتى الصباح بالأماكن الخطرة، كالملاهى الليلية.
- إساءة معاملة الخادمات وتعذيبهن وحرمانهن من التواصل مع ذويهم.
- محاولة تسفير عاملات مصريات كخادمات إلى إحدى الدول العربية تحتى مسمى" مربية أو مديرة منزل " .
- بيع الاعضاء البشرية وتجارتها تحت ضغط الحاجة أوالعوز والفقر.
- بيع الأطفال الرضع(الأطفال غير الشرعيين) .
- الدقيق والقمح المسرطن، اللحوم المسرطنة.

ح) **دوافع وأسباب جريمة الاتجار بالبشر**(Jean Allain, 2009):

هنالك العديد من الدوافع والأسباب التي تقف وراء جريمة الاتجار بالبشر وسنذكر منها، غياب الوازع الديني وعدم استشعار رقابة الله، والهجرة من الأرياف إلى المدن، وعدم العدالة في توزيع فرص العمل، و الزواج المبكر للفتيات، وغياب معيل الأسرة، و التفكك الأسري وغياب رقابة الأهل، وعوائد تجارة الاتجار بالبشر، وسياحة الجنس، والصراعات الداخلية والحروب والكوارث الطبيعية، و غياب القوانين والعقوبات الرادعة، و الفساد الحكومي وعدم العدالة في توزيع الثروات، و التطور التكنولوجي.

أ- **غياب الوازع الديني وعدم استشعار رقابة الله** (مجدوب ، نوال ، ٢٠١٨) :

ب- الأمر الذي يجعل الأفراد يرتكبون المعاصي والمحرمات دون خوف من شيء، فعدم الخوف من الله يجعل الأفراد منعدمي الضمير، مما يجعلهم يتوغلون في مستنقع الرذيلة، وهذا الأمر يأتي نتيجة غياب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية، التي تمثل في الأسرة والمدرسة ودور العبادة وحلقة التعليم الأساسية، حيث أن هذه المؤسسات تمثل نواة المجتمع الأساسية، وانهيار أحد هذه المؤسسات يقود إلى انهيار المجتمع بأكمله.

ت- **الهجرة من الريف للمدن والنمو المتصاعد في المراكز الصناعية والتجارية في المدن:**

تؤدي الهجرة إلى التطلعات الشخصية إلى الوقوع في شباك المتاجرين بالأشخاص خاصة عند الأقليات المضطهدة التي تعاني انتهاكاً لحقوقها المدنية والقانونية، لذلك فهي ترى أن في الهجرة حياة أفضل ومجتمعاً أحسن، وبالتالي فهي لا تدري أنها أصبحت ضحية من ضحايا الاتجار مقيدة بقيود لا مفر منها

ث- **عدم العدالة في توزيع فرص العمل :**

يتم التوظيف بناءاً على معيار الوساطة والمحسوبية، الأمر الذي يترتب عليه وصول الأفراد لاسيما الشاب منهم إلى حالة من اليأس وفقدان الثقة في البيئة المحيطة بهم، مما يدفعهم إلى البحث عن تأمين مصدر دخل دون النظر إلى طبيعة العمل الذي سيقومون به.

ج- **الزواج المبكر والقسري للفتيات:**

يعتبر هذا الزواج بمثابة تجارة الرقيق فعندما يتجه الأب غير السوي بحكم ولايته على أبناءه إلى تزويج بناته في سن مبكرة دون السن القانوني، فإنه يتعامل معهن على أنهن سلع، فغالباً ما يكون الزوج رجلاً ثرياً، وبهذه الحالة نكون أمام تجارة قائمة على البيع والشراء، ولا تمت بصلة إلى الزواج الطبيعي الذي يهدف إلى إقامة حياة مشتركة بين رجل وامرأة لبناء حياة أسرية.

ح- **غياب معيل الأسرة :**

هنالك العديد من الأسباب التي قد تجبر الأطفال على العمل لتأمين دخل يومي لعائلاتهم، فقد يكون الأب سجيناً لتهمة ما، أو متوفياً، أو مفقوداً في حرب، أو مريضاً وغير قادر على الحركة، أو متعاطياً للمخدرات وغيرها من الأسباب التي لا يمكن حصرها، والتي تجبر الأبناء على العمل دون اكتراث بطبيعة العمل ومدى خطورته، حيث يكون هاجسه الأول والأخير هو تأمين قوت يوم عائلته، مما يجعله فريسة سهلة لدى عصابات الاتجار بالبشر.

خ- **التفكك الأسري وغياب رقابة الأهل(**البغدادى ، نسرين ،٢٠١٥**) :**

والذي يكون بسبب الطلاق أو عدم تواجد أحد الأبوين مع الأبناء بشكل دائم نتيجة العمل سواء داخل الدولة أو خارجها، أو ضعف الروابط الأسرية نتيجة لعدم التفاهم بين الزوجين التي تنشأ بسبب الزواج بالإكراه الذي يكون بحكم العادات والتقاليد، وهذا التفكك غالباً ما يترتب عليه وجود أبناء في بيئة مفككة مما يجعلهم يلوذون بالفرار من المنزل، واللجوء إلى أحد أوكار عصابات الاتجار بالبشر، وهذا ما يسهم في وجود أعداد كبيرة من المتشردين في العالم.

د- **عوائد الاتجار بالبشر(** سعيد ،صباح ، ٢٠٠٩ ، ٢١**) :**

هذه التجارة تدر مبالغ مالية ضخمة تجعل الأفراد الذين يعملون بها غير قادرين على تركها بسبب الأرباح الهائلة التي يجنوها منها، كما أنها تمكنهم من العمل خارج حدود دولهم وتمنحهم فرصة التعارف على كبار تجار الاتجار بالبشر والاتجار بالأعضاء البشرية و السلاح والمخدرات وغيرها من أشكال هذه التجارة.

ذ- **سياحة الجنس التي أصبحت تجارة عالمية مخيفة:**

هذه السياحة لا تختلف عن تجارة الرقيق والدعارة المبطنة، فهي تستهدف الفتيات اللاتي يعانين من الفقر وتدني المستوى التعليمي والمعيشي في بلدانهن، واللاتي غالباً ما يتم الوصول إليهن عن طريق شبكة الإنترنت والإيقاع بهن من خلال مواقع إباحية أو الخداع من خلال جذبهن عن طريق عقود عمل وهمية للوظائف، وبهذه الصورة تصبح الفتيات مجبرات على العمل في أوكار الدعارة، مما يجعلهن أحد ضحايا الاتجار بالبشر.

ر- **الصراعات الداخلية والحروب والكوارث الطبيعية :**

غالباً ما ينتج عن الحروب والصراعات وجود أعداد ضخمة من اللاجئين، حيث يصاحب اللجوء الفقر مما يدفع اللاجئين إلى الاتجاه نحو العمل في تجارة الجنس(الدعارة) لسد حاجياتهم الأساسية، وهذا ما يجعلهم فريسة سهلة لدى عصابات الاتجار بالبشر، حيث يتم إغراؤهن بالمال وبتأمين مسكن أو حياة أفضل من تلك التي يعيشونها داخل المخيمات أو الملاجئ.

ز- **غياب القوانين وضعف العقوبات الرادعة :**

ساهمت في زيادة معدلات جريمة الاتجار بالبشر، كما أن غياب وعي أفراد المجتمع بمدى خطورة جريمة الاتجار بالبشر والعواقب الوخيمة التي تنتج عنها تجعلهم عرضة سهلة في الإيقاع بهم في وحل عصابات الاتجار بالبشر، كما أن غياب الدور الإعلامي المرئي والمسموع في توعية أفراد المجتمع وتعريفهم بمخاطر هذه الجريمة ساهم إلى زيادة معدلات هذه الجريمة بشكل أو بآخر، فقلما نجد وسائل الإعلام تتحدث عن مخاطر جريمة الاتجار بالبشر وما آلت إليه من تطور في أساليب وطرق جذب الأفراد، ليصبحوا ضحايا فيما بعد.

س-**الفساد الحكومي وعدم العدالة في توزيع الدخل والثروات** (Marie-Antoinette, 2018):

جعلت طبقات المجتمع متفاوتة، فأصبحت الطبقة العليا في غنى فاحش ومتزايد، والطبقة الفقيرة تزداد فقراً، فهذه الفجوة بين أفراد المجتمع ترتب عليها زيادة في معدلات الفقر والبطالة وانعدام المستوى المعيشي للكثير من الأسر مما دفعهم نحو بيع أحد أبنائهم أو بناتهم أو أعضائهم الجسدية، فغالباً ما نرى أب يبيع أحد بناته تحت مسمى الزواج، أو أم تبيع جزءاً من أعضائها الجسدية لتأمين احتياجات الأسرة، أو اتجاه الأبناء نحو التسول أو الاتجار بالمخدرات وغيرها من الوسائل غير المشروعة، كما أن الفساد الحكومي غالباً ما يكون أصحابه من الداعمين للأعمال المشبوهة وغير الشرعية تحت بطانة استغلال المنصب والسلطة، كحماية تجار السلاح والمخدرات، هذا إن لم يكونوا شركاء لهم.

ش- **التطور التكنولوجي.**

يعتبر التطور التكنولوجي أحد أهم الأسباب الحديثة في القرن الواحد والعشرينوالذي يعمل كسلاح ذو حدين، وللأسف الحد السلبي له أكثر انتشاراً وتأثيراً، لا سيما بين أواسط الشباب منهم، حيث بات الشباب يقضون أغلب أوقاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي والتي تفتقد للرقابة سواء من الأجهزة الحكومية في الدولة أو الرقابة الأسرية، فسوء استخدام هذه المواقع سهل على أفراد عصابات الاتجار بالبشر جذب أكبر عدد ممكن من الشباب من كلا الجنسين وإغرائهم عن طريق تلبية رغباتهم الجنسية والحصول على عوائد مادية بطرق غير شرعية باعتقادهم أنها سهلة، ولكن في حقيقة الأمر يدفعون أرواحهم وأعراضهم ثمناً له

خ) الآثار المترتبة على مشكلة الاتجار بالبشر (عمر ، أدهم أكرم ٢٠١٩):

توجد العديد من الآثار النفسية والصحية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية تترتب على مشكلة الاتجار بالبشر، وتدمر الشخص الذي تتم المتاجرة به، **ومن هذه الآثار كما يلي:**

أ) **الآثار النفسية** : مما لا شك فيه أن لمشكلة الاتجار بالبشر آثار نفسية خطيرة على الأشخاص الذين تتم المتاجرة بهم ومنها الإجهاد النفسي الذي يعقب التعرض للحوادث الجسدية كالعمل المضني، أو التحرش الجنسي، أو الاغتصاب، وما ينتج عن ذلك من اكتئاب شديد، والشعور الدائم بالخوف، والقلق، والخشية من الآخرين، والعار، وصعوبة التحدث عما لحق بهم من ممارسات قاسية وبالطبع أن هؤلاء الأشخاص لا يصابون بهذه الآثار النفسية من فراغ بل بسبب التعذيب الذي يتعرضون له كالتعذيب الجسدي، والاجتماعي، والنفسي، والجنسي، والحرمان كالحرمان من النظافة والتغذية والعناية الصحية والنوم والراحة.

ب) **الآثار الجسدية والصحية (عمر ، أدهم أكرم ٢٠١٩):**إذا غضضنا البصر عن الآثار النفسية التي تصيب الأشخاص الذين تتم المتاجرة بهم، لا يمكن أبداً أن نغض البصر عن الأضرار الجسدية والصحية التي تصيبهم من جراء المتاجرة بهم، ومن هذه الآثار ضرب هؤلاء الأشخاص، وحرقهم، وتعذيبهم، واحتجازهم، واستخدام غيرها من وسائل العنف التي تؤدي إلى تشويههم جسديا، والإضرار، بهم هذا إذا لم يلاقوا حتفهم من خلال الأمراض التي تصيبهم نتيجة الممارسات التي يرغمون عليها، ومن أكثر الأمراض

ت) التي يتعرضون لها الأمراض الجنسية كالتهابات الحوض والإيدز والزهري والسيلان وغيرها الكثير من الأمراض التي قد تودي بحياتهم، ومما تجدر الإشارة إليه أن الآثار الجسدية والصحية لا تكون قاصرة فقط على الشخص الذي تتم المتاجرة به، بل يتعدى ذلك إلى المجتمع ككل عن طريق انتشار هذه الأمراض كمرض الإيدز مثلا.

ث) **الآثار الاقتصادية** : يمكن اختصار الآثار الاقتصادية لظاهرة الاتجار بالبشر فيما يلي(مجدوب ، نوال ، ٢٠١٨) :

١. للاتجار بالبشر تأثير مدمر فى سوق العمل فهو يسهم في فقدان الطاقة البشرية بطريقة يتعذر بها استردادها فيما بعد.
٢. حرص الدول النامية على الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية المتنقلة إليها بصرف النظر عن مصادرها كغسل الأموال، والدعارة، وتجارة الأعضاء.
٣. ظهور عادات اقتصادية غير سلمية أهمها : شيوع المعاملات المشبوهة والاستثمارات سريعة الربحية قصيرة الأجل والسعي إلى التأثير على المسئولين وشيوع سلوك التهريب الضريبي.
٤. زيادة الأعباء التي تتحملها الدولة في توفير الرعاية الطبية اولاجتماعية للأشخاص ضحايا الاتجار بالبشر.

ج) **الآثار الاجتماعية** : إن من أهم الآثار الاجتماعية التي تنشأ عن الإتجار بالبشر **ما يلي:** (عبدالقادر الشيخلي، ٢٠٠٩) :

١. اختلال القيم الاجتماعية نتيجة لإهدار المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان حيث ينتشر الجنس التجارى
٢. زيادة الأطفال غير الشرعيين.
٣. انتشار منظمات إدارة وممارسة تجارة الجنس والبغاء، وتشعب العمليات المتصلة بها، إضافة إلى ظهور نمط جديد من جرائم خطف النساء والأطفال.
٤. تغيير نمط الاستهلاك في القطاع العائلي خاصة فيما يتعلق بجنس الموضة أوالسفر للخارج والاتصال بالمواقع الإباحية على شبكة المعلومات، وهو موضوع له بعد اجتماعي وأخلاقي على الأسرة.
٥. استدراج المرأة والطفل كسلعة، وتحول مفهوم النظام السياحي في المجتمع إلى نظام يقوم على أساس المتاجرة بالبشر من خلال بيعه وشرائه بما يخالف القيم والكرامة الإنسانية.
٦. انتشار ظواهر اجتماعية غير مرغوبة مثل التسول.
٧. رفض الأسرة والمجتمع مع من سبق الاتجار بهم الأمر الذي يلقي على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية مسؤولية القيام بدور الأسرة المؤقت بالنسبة لهم.
٨. زيادة المشاكل التربوية فضلا عن ارتفاع نسبة الأميين بين أفراد المجتمع.
٩. التشويه من خلال صنع الإعاقات العمدية لبعض الأطفال من قبل الأسرة لمشاركة التنظيم الإجرامى.
١٠. تعرضهم لأنماط متنوعة من العنف البدني واللفظي أبرزها :الضرب، والشتم، والتهديد من قبل مستغليهم.

١١.تعرضهم للجوع، والعطش، والخوف، والتزاحم في وسائط النقل التي يستخدمها المهربون.

١٢. تعرضهم للإجهاد، والتعب، والإعياء من جراء السير لمسافات طويلة، ولدرجات عالية من الحرارة، والعمل في ظل ظروف جوية شديدة الحرارة.

د- الآثار السياسية : للاتجار بالبشر آثار سياسية متمثلة في المساس بحقوق الإنسان وتآكل السلطة الحكومية، **وذلك كما يلي(** ماجد ،عادل ٢٠٢٠) :

- **انتهاك حقوق الإنسان** : ينتهك المتاجرون بالأشخاص بصورة أساسية حقوق الإنسان المتعلقة بالحياة والحرية والتحرر والمساواة مما ينتج عنه نشؤ فئة من البشر تعاني من الاضطهاد والعبودية، وهذا الأمر يؤثر بطريقة أو بأخرى في نمو البشرية بشكل سليم.
- **تآكل السلطة الحكومية** :تكافح حكومات عديدة من أجل ممارسة سلطتها الكاملة وفرض تطبيق القانون على أراضيها، وفي الحقيقة تؤدي النزاعات المسلحة، والكوارث الطبيعية، والصراعات السياسية أو الأمنية إلى تهجير أعداد كبيرة من السكان من داخل البلاد فيتعرض هؤلاء للمتاجرة بهم من ثم يؤدي ذلك إلى الانتقاص من جهود الحكومة في ممارسة السلطة مما يهدد أمن السكان.
- المعرضين للأذى، كما تعجز حكومات كثيرة عن حماية النساء والأطفال الذين يخطفون من منازلهم ومدارسهم أو من مخيمات اللاجئين، كما أن الرشاوى المدفوعة إلى المسئ ولين حتى يخالفوا القانون تعيق قدرة الحكومة على محاربة الفساد.

سادساً : منهجية البحث وأدواته :

١- **نوع البحث** : يُعد هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية والتى تستهدف وصف ورصد ظاهرة تهريب المهاجرين والاتجار بهم المجتمع المصرى مع تحديد دور منظمة المجتمع المدنى فى مواجهتها وكذلك تحديد العوامل والأسباب المؤدية لها فضلاً عن رصد آثارها السلبية على الشباب مع وضع آليات لمواجهتها تساهم فى تنفيذها .

- **منهج البحث** : إعتمد البحث على منهج المسح الإجتماعى بالعينة عن طريق مقابلة عينة من روساء وأعضاء مجلس إدارات بعض منظمات المجتمع المدنى المناهضة لظاهرة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين بمحافظتى القاهرة والجيزة .

- **حدود البحث :**

أ- **المجال الجغرافى :** ويقصد به المجتمع أو البيئة التي ستجري به الدراسة ، وقد تم إختيار محافظتى القاهرة والجيزة كمجتمع للدراسة ، وقد طبقت الدراسة فى منظمات المجتمع المدنى التالية :

- الجمعية النموذجية لخدمة الفرد والأسرة والمجتمع (حدائق القبة) القاهرة .
- جمعية المودة لرعاية الأسرة والطفولة (مدينة نصر) القاهرة
- جمعية الرعاية المتكاملة (المعادى) القاهرة .
- جمعية حواء المستقبل لتنمية الأسرة والبئية (المهندسين) الجيزة
- جمعية الزهراء (العمرانية) الجيزة .

وقامت الباحثة باختيار منظمات المجتمع المدنى كمجال جغرافى للبحث وذلك لأن تلك المنظمات هى من أكثر التنظيمات المجتمعية التى تهتم بمكافحة ظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بهم حيث تنظم العديد من الفاعليات والبرامج والأنشطة المناهضة لتلك الظاهرة ، فضلاً عن تبنى أدواراً علاجية لضحايا التهريب والاتجار بالبشر ، وكذا أدواراً وقائية وتنموية لرفع مستوى وعى أفراد المجتمع بالآثار السلبية لتلك الظاهرة والحد من خطورتها .

ب-**عينة البحث :** ويقصد بها الافراد الذين سيطبق عليهم البحث وهم عينة البحث ، وقد تم تطبيق البحث على عينة قوامها ٧٢ مفردة من خبراء ورؤساء وأعضاء مجلس إدارة منظمات المجتمع المدنى المناهضة للإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين بالقاهرة والجيزة .

ت- المجال الزمنى : تحددت الفترة الزمنية لجمع البيانات من عينة الدراسة وتحليل نتائج البحث فى

الفترة من ١٨ / ١٠ / ٢٠٢١ / ٢٥ /١ / ٢٠٢٢ .

ث- أدوات البحث :

إستمارة استبيان تتضمن البيانات والمعلومات والتساؤلات المرتبطة بدور منظمات المجتمع المدنى فى الحد من ظاهرة تهريب المهاجرين والاتجار بهم ، وقامت الباحثة باعدادها للتعرف من عينة البحث على هذه البيانات وقامت الباحثة بتقسيم الإستمارة الى عدة أبعاد وهى (بُعد مفاهيم تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر- بُعد عوامل الإتجار

بالبشر وتهريب المهاجرين – بُعد الآثار المترتبة على تهريب المهاجرين والاتجاربالبشر – بعد آليات مواجهة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر) .

وقد اتبعت الباحثة في اعداد الاستمارة الخطوات العلمية المتعارف عليها في إعداد وتصميم الاستمارات ، وفي ضوء مراجعة الباحثة للأدبيات في علم الإجتماع والعلوم الإنسانية وغيرها من الموضوعات ذات الصلة بالبحث ، وقامت بإجراء الصدق الظاهري لهذه الاستمارة حيث عرضتها علي ٦ من أساتذة علم الإجتماع كمحكمين لإبداء الرأي في ارتباط العبارات بالأبعاد والمؤشرات الخاصة بالاستمارة ، وتم حذف العبارات التي لم تصل درجة الاتفاق عليها إلي ٨٠ % ، وقد قامت الباحثة بالتحقق من ثبات الاستمارة من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (١) يوضح نتائج ثبات الاداه باستخدام معامل سيبرمان براون للتجزئة النصفية

م	الابعـــاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الارتباط	قوة الارتباط
١-	**بعد المفاهيم الخاصة بتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر**	٩٩.١	٤.٩	٠.٨٩	قوي
٢-	**بُعد العوامل المؤدية للإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين**	٧٨.٢	٢.٩	٠.٨٦	قوي
٣-	**بُعد الآثار المترتبة على تهريب المهاجرين والاتجاربالبشر**	٤١.٤	٣.٢	٠.٧٧	قوي
٤-	**بعد آليات مواجهة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر**	٤٨.٦	٣.٥	٠.٧٨	قوي
٦-	**الاستمارة ككل**	٣٣١.١	١٢.٩	٠.٩١	قوي

بالإضافة إلي صدق المحكمين فقد تم حساب الصدق الإحصائي للاستمارة عن طريق احتساب الجذر الربيعي لمعامل الثبات ٠.٩٤Ö

١- الأساليب الإحصائية المستخدمة : تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لحساب معاملات الارتباطات المختلفة .

سابعاً : عرض نتائج البحث :

جدول رقم (٢) يوضح عرض خصائص العينة

المتغير	المستوى	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	٤٢	%٥٤.٥
	انثى	٣٥	%٤٦.٥
المجموع		٧٧	%١٠٠
الفئة العمرية	أقل من ٣٠ سنة	١١	% ١٤.٢
	من ٣٠ لأقل من ٣٥سنة	٩	%١١.٦
	من ٣٥ لأقل من ٤٠ سنة	١٣	%١٦.٨
	من ٤٠ سنة لأقل من ٥٠ سنة	٢٠	%٢٥.٩
	٥٠ سنة فأكثر	٢٧	%٣٥
المجموع		٧٧	% ١٠٠
المؤهل	مؤهل متوسط	١٠	%١٢.٩
	مؤهل عال	٣٨	%٤٩.٢
	دراسات عليا	٢٩	٣٧.٦
المجموع		٧٧	% ١٠٠

الصفة بالجمعية	رئيس مجلس إدارة	٥	٦.٤ %
	عضو مجلس ادارة	٥٥	.٧١ %
	خبير لدى الجمعية	١٧	٢٢.٢ %
المجموع		٧٧	١٠٠ %

يتضح من الجدول السابق أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة من الذكور بنسبة ٥٤.٥ % من الذكور ، يليها الإناث بنسبة ٤٦.٥% ، أما ما يتعلق بفئات السن ، فكان الغالبية العظمى لعينة الدراسة يزيد سنهم عن ٥٠ سنة بنسبة ٣٥ % ، وبالنسبة للمؤهل التعليمى فكان للمؤهل العالى النسبة الأكبر بنسبة ٤٩.٢ % ، أما بالنسبة للصفة فى الجمعية أو منظمة المجتمع المدنى فكانت الغالبية العظمى لأفراد العينة من أعضاء مجلس إدارة تلك الجمعيات بنسبة ٧١ % .

وللإجابة على تلك التساؤلات قامت الباحثة بتصميم استمارة الاستبيان المكونة من أربعة ابعاد أساسية وهناك أبعاد مكونة من عدة مؤشرات ، ثم قدمت الباحثة الاستبيان لعدد (٧٢) من رؤساء وأعضاء مجالس إدارات بعض منظمات المجتمع المدنى المناهضة لظاهرة الإتجار بالبشر بمحافظتى القاهرة والجيزة ثم قامت بتصحيح الأستبيان ورصد الدرجات و تحليلها لإستخراج النتائج وقد رأت الباحثة أن تركز على العبارات الاكثر اهمية لكى تضع الآليات التى يمكن من خلالها مواجهة ظاهرة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين ، وللاجابة عن التساؤل الرئيسى كان لابد من تناول الاسئلة الفرعية اولا كما يلى :

نتائج التساؤل الأول : ما المفاهيم والمعارف المتنوعة لظاهرتى الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين ؟

جدول (٣) نتائج تحليل بيانات المفاهيم المتنوعة لتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر من وجهة نظر عينة الدراسة

م	العبارة	دائما	احيانا	لا	المجموع	الاهمية النسبية	دلالة الاهمية النسبية	المتوسط المئوى	الترتيب
١	التعرض للتحايل والخداع من جانب عصابات التهريب	59	13	0	204	2.83	كبيرة	94.44	الخامس
٢	انتقال الشاب عبر الحدود الوطنية دون الحصول على تأشيرة	62	10	0	207	2.88	كبيرة	94.44	الثالث
٣	الضغط على الشباب لإستغلالهم واستنزاف أموالهم	65	7	0	203	2.82	كبيرة	94.44	السادس
٤	دخول الشاب للبلاد الاجنبية بطرق غير مشروعة	57	14	1	206	2.86	كبيرة	94.44	الرابع
٥	الإتجار بالبشر يعنى سرقة الأعضاء البشرية	42	27	3	209	2.90	كبيرة	94.44	الاول
٦	إستغلال الشباب فى الأعمال القسرية والعبودية	54	16	2	200	2.78	كبيرة	94.44	السابع
٧	تهريب الشباب بحراً عبر القوراب المطاطية للتهرب من الملاحقة الأمنية	59	13	0	202	2.81	كبيرة	94.44	الثامن
٨	الاتجار يستهدف استغلال الضحايا من الشباب	62	10	0	208	2.89	كبيرة	94.44	الثانى

يتضح من الجدول وجود اختلافات فى مجموع الدرجات التى حصلت عليها العبارات و قد بلغ المدى بين هذة الدرجات (٢٠٩ – ١٨٣ = ٢٦ درجة) وبرغم وجود تلك الفروق الا ان جاءت دلالة الاهمية النسبية كبيرة لدى جميع العبارات ، لذى رأت الباحثة الوقوف على العبارات الخمس الاكثر أهمية وهى : حيث جاء فى الترتيب الاول العبارة رقم (٥) والتى تنص على (الإتجار بالبشر يعنى سرقة الأعضاء البشرية) حيث حصلت على مجموع درجات قدرة (٢٠٩) ، وجاء فى الترتيب الثانى العبارة رقم (٨) والتى تنص على (الاتجار يستهدف استغلال الضحايا من الشباب) حيث حصلت على مجموع درجات قدرة (٢٠٨) ، ثم جاء فى الترتيب الثالث العبارة رقم (٢) والتى تنص على (انتقال الشاب عبر الحدود الوطنية دون الحصول على تأشيرة) حيث حصلت على مجموع درجات قدرة (٢٠٧) ، جاء فى الترتيب الرابع العبارة رقم (٤) والتى تنص على (دخول الشاب للبلاد الاجنبية بطرق غير مشروعة) حيث حصلت على مجموع درجات قدرة (٢٠٨) ، وأخيراً جاء فى الترتيب الخامس العبارة رقم (١) والتى تنص على (التعرض للتحايل والخداع من جانب عصابات التهريب) حيث حصلت على مجموع درجات قدرة (٢٠٤) ، وترى الباحثة أنه من الضرورى أن يلم الشباب عموماً بأهمية أدراك هذه المعلومات والمفاهيم المتنوعة عن تهريب المهاجرين والإتجار بهم خاصة ان هناك العديد من حالات الهجرة غير الشرعية تعرضوا بالفعل لمشكلات متنوعة من جانب عصابات التهريب من خلال عمليات اقناع وخداع الضحايا بتوفير فرص عمل متنوعة فى البلاد الاوربية وأمريكا ومن ثم يقع الغالبية منهم ضحية وفريسة فى يد تلك العصابات ، وهذا يتفق مع ما توصلت اليه دراسة كلا من بن سليم (٢٠١١) وخريص ٢٠١١ ، حيث أشاروا الى ان غياب الوعى لدى الكثير من فئات المجتمع حول الآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية يجعل الكثير منهم يقع فى براثن عصابات التهريب ويكون أكثر عرضة للإتجار والإيذاء ومواجهة المخاطر .

- **نتائج التساؤل الثانى ما العوامل والأسباب المؤدية لإنتشار ظاهرة التهريب والإتجار بالبشر فى المجتمع المصرى وتشمل (العوامل الإجتماعية – العوامل الأقتصادية – العوامل السياسية)**

- أ- النتائج المرتبطة بالعوامل الإجتماعية لظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر :

جدول (٤) نتائج تحليل العوامل الإجتماعية المؤدية للإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

م	العبارة	دائما	احيانا	لا	المجموع	الاهمية النسبية	دلالة الاهمية النسبية	المتوسط المئوى	الترتيب
١	ضعف الوازع الدينى لدى الشباب	67.00	5.00	0.00	211	2.93	كبيرة	97.69	الثانى
٢	ضعف العلاقات الإجتماعية بين الشباب وبين أسرهم	61.00	8.00	3.00	202	2.81	كبيرة	93.52	السابع
٣	ضعف وسائل الضبط الإجتماعى فى المجتمع	52.00	18.00	2.00	194	2.69	كبيرة	89.81	السابع
٤	غياب العدالة الإجتماعية بين فئات الشباب	55.00	16.00	1.00	198	2.75	كبيرة	91.67	التاسع
٥	أصدقاء السوء والاختلاط بهم	62.00	10.00	0.00	206	2.86	كبيرة	95.37	الرابع
٦	إنخفاض المستوى الإجتماعى لدى بعض الأسر	55.00	17.00	0.00	199	2.76	كبيرة	92.13	الثامن
٧	التفكك الأسرى وغياب دور الأسرة	68.00	4.00	0.00	212	2.94	كبيرة	98.15	الاول
٨	ضعف النظام التعليمى والتسرب من التعليم	61.00	11.00	0.00	205	2.85	كبيرة	94.91	الخامس
٩	الكثافة السكانية الكبيرة فى الدول الفقيرة	64.00	8.00	0.00	208	2.89	كبيرة	96.30	الثالث

يتضح من الجدول السابق وجود اختلافات فى مجموع الدرجات التى حصلت عليها العبارات و قد بلغ المدى بين هذة الدرجات (٢١٢ – ١٩٨ = ١٤ درجة) وبرغم وجود تلك الفروق الا ان جاءت دلالة الاهمية النسبية كبيرة لدى جميع العبارات ، لذى رأت الباحثة الوقوف على العبارات الخمس الاكثر أهمية وهى / حيث جاء فى الترتيب الاول العبارة رقم (٨) والتى تنص على (التفكك الأسرى وغياب دور الأسرة) حيث حصلت على مجموع درجات قدرة (٢١٢) بينما جاء فى الترتيب الثانى العبارة رقم (١) والتى تنص على (ضعف الوازع الدينى) حيث حصلت على مجموع درجات قدرة (٢١١)، جاء فى الترتيب الثالث العبارة رقم (١٠) والتى تنص على (**الكثافة السكانية الكبيرة فى الدول الفقيرة)** حيث حصلت على مجموع درجات قدرة (٢٠٨)، كما جاء فى الترتيب (الرابع) العبارة رقم (٦) والتى تنص على (**العنف الموجه ضد الأطفال والشباب)** ، حيث حصلت على مجموع درجات قدرة (٢٠٦)، ، كما جاء فى الترتيب الخامس العبارة (٩) و التى تنص على (**ضعف النظام التعليمى والتسرب من التعليم**). وهذا يشير الى أن تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر يساهم فى انهيار منظومة القيم والمعايير الاخلاقية فى الكثير من المجتمعات حيث يجد الاشخاص فى ذلك طرقاً سهلة للحصول على الأموال دون عناء وبالتالى تضعف الروابط الاجتماعية بين مختلف الأشخاص وأسرهم ومحيطهم الإجتماعى وها ما أكدت عليه نتائج الكثير من الدراسات والبحوث السابقة .

ب- النتائج المرتبطة بالعوامل الإقتصادية لظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر

جدول (٥) العوامل الإقتصادية لظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر

م	العبارة	دائما	احيانا	لا	المجموع	الاهمية النسبية	دلالة الاهمية النسبية	المتوسط المئوى	الترتيب
١	لجوء الكثير من الشباب للبحث عن الأعمال الحرة .	51	21	0	195	2.71	كبيرة	90.28	السابع
٢	إنتشار البطالة بين مختلف الشباب فى المجتمع المصرى	60	12	0	٢٠٤	٢.٨٣	كبيرة	٩٤.٤٤	الثانى
٣	الصورة الذهنية لدى الشباب فى الحصول على أموال طائلة من الهجرة	29	33	10	١٦٣	٢.٢٦	متوسطه	٧٥.٤٦	التاسع

	للدول الأوربية							
٤	إنتشار التكنولوجيا وسهولة تداول المعلومات بين وكلاء عصابات التهريب والشباب	58	11	3	١٩٩	٢.٧٦	كبيرة	٩٢.١٣	الثالث م
٥	زيادة النزعة الإستهلاكية فى المجتمع المصرى	58	11	3	199	2.76	كبيرة	92.13	الثالث م
٦	ضعف التأهيل المهنى بين الشباب	47	21	4	187	2.60	كبيرة	86.57	الثامن
٧	المسؤلية الملقاه على الشباب فى دعم عائلتهم	55	15	2	197	2.74	كبيرة	91.20	الخامس
٨	تدنى المستوى الإقتصادى للكثير من الأشخاص والأسر	62	9	1	205	2.85	كبيرة	94.91	الاول

يتضح من الجدول وجود اختلافات فى مجموع الدرجات التى حصلت عليها العبارات و قد بلغ المدى بين هذة الدرجات (٢٠٥ – ١٧٨ = ٢٧ درجة) وبرغم وجود تلك الفروق الا ان جاءت دلالة الاهمية النسبية كبيرة لدى جميع العبارات ، لذى رأت الباحثة الوقوف على العبارات الخمس الاكثر أهمية وهى :

جاء فى الترتيب الاول العبارة رقم (٨) والتى تنص على (**تدنى المستوى الإقتصادى للكثير من الأشخاص والأسر)** حيث حصلت على مجموع درجات قدرة (٢٠٥) ، يليها فى الترتيب الثانى العبارة رقم (٢) والتى تنص على (**إنتشار البطالة بين مختلف الشباب فى المجتمع المصرى**) حيث حصلت على مجموع درجات قدرة (٢٠٤) بينما جاء فى الترتيب الثالث العبارتين رقم (٤ ، ٥) حيث تنص العبارة رقم (٤) على (**إنتشار التكنولوجيا وسهولة تداول المعلومات بين وكلاء عصابات التهريب والشباب**) ، وتنص العبارة رقم (٥) على **(زيادة النزعة الإستهلاكية فى المجتمع المصرى** حيث حصلت كل منهما على مجموع درجات قدرة (١٩٩) ، ثم جاء فى الترتيب الخامس العبارة (رقم ٧) و التى تنص على (المسؤلية الملقاه على الشباب فى دعم عائلتهم) حيث حصلت على مجموع درجات قدرة(١٩٧) مما يشير الى ان العوامل الإقتصادية وتدنى المستوى الإقتصادى للكثير من الأسر قد تدفع الشباب نحو ظاهرة الهجرة غير الشرعية واللجوء الى السفر من خلال التهريب مما قد يساهم فى وقوعه فى

مخاطر الإتجار بالبشر ، هذا فضلاً عن الدور السلبى الذى قد تلعبه وسائل الأعلام خاصة المرئية فى تكوين صورة ذهنية سلبية لدى بعض الشباب هول الهجرة غير الشرعية من خلال تصويرها فى الكثير من الاعمال السينمائية أو الدرامية لبعض الشباب الذين سافروا الى الدول الأوربية من التمكن من تكوين ثروات طائلة فى أوقات زمنية قصيرة مما يدفع الشباب الى السعى بشتى الطرق للسفر عن طريق التهريب سواء براً أو بحراً أو جواً وهذا يتفق مع ما توصلت اليه نتائج كلاً من (٢٠١٢) Rodny ، وحمود (٢٠١٦) وحسن ٢٠١٩ حيث توصلوا الى أن العوامل الاقتصادية وخاصة الفقر من أهم العوامل المؤدية الى التهريب والاتجار بالبشر حيث يعتبر الفقر من الأسباب الرئيسة لشيوع ظاهرة الاتجار بالبشر، وأثبتت الدراسات أن العلاقة بين الفقر وظاهرة الاتجار بالبشر علاقة طردية مع تزايد نسبة الفقر تزيد نسبة انتشار الاتجار بالبشر، وعليه يعتبر الفقر أحد السمات الرئيسة للبلدان النامية، وأهم سبب رئيس للاتجار بالبشر فيها، الأمر الذي يؤدي إلى قبول العائلات الفقيرة سعيًا في تحسين مستوى المعيشة للوعود الوهمية لمهربي البشر، خاصة أن الفقر يمنع أبناء الأسر الفقيرة من التعليم واكتساب المعرفة، وعدم درايتهم بآثار الاتجار بالبشر يجعلهم يوافقون على وعود وشروط المهربين .

ج- النتائج المرتبطة بالعوامل السياسية لظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر

جدول (٦) **العوامل السياسية لظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر**

م	العبارة	دائما	احيانا	لا	المجموع	الاهمية النسبية	دلالة الاهمية النسبية	المتوسط المئوى	الترتيب
١	تدنى الأوضاع السياسية فى بلد المهاجر	63	8	1	206	2.86	كبيرة	95.37	الاول م
٢	إنتشار الحروب والصراعات الداخلية	56	14	2	198	2.75	كبيرة	91.67	الخامس
٣	الأزمات الدينية والاضطرابات السياسية	53	16	3	194	2.69	كبيرة	89.81	التاسع
٤	إنتهاك حقوق الإنسان	55	13	4	195	2.71	كبيرة	90.28	الثامن
٥	إفتقاد الولاء والانتماء للدولة الام	57	11	4	197	2.74	كبيرة	91.20	السادس
٦	تشجيع بعض المؤسسات والهيئات على طلب الهجرة	58	12	2	200	2.78	كبيرة	92.59	الرابع

٧	إستبعاد الشباب من المشاركة السياسية	53	18	1	196	2.72	كبيرة	90.74	السابع
٨	الإضطهاد السياسى وعدم القدرة عن التعبير عن الرآى	62	9	1	205	2.85	كبيرة	94.91	الثالث
٩	النزوح وطلب اللجوء السياسى	63	8	1	206	2.86	كبيرة	95.37	الاول م

يتضح من الجدول السابق وجود اختلافات فى مجموع الدرجات التى حصلت عليها العبارات و قد بلغ المدى بين هذة الدرجات (٢٠٦ – ١٩٤ = ١٢ درجة) وبرغم وجود تلك الفروق الا ان جاءت دلالة الاهمية النسبية كبيرة لدى جميع العبارات ، لذا رأت الباحثة الوقوف على العبارات الخمس الاكثر أهمية وهى :

لقد جاء فى الترتيب الاول العبارتين رقم (١ ، ٩) حيث نصت العبارة رقم (١) على (تدنى الأوضاع السياسية فى بلد المهاجر) ، بينما نصت العبارة رقو (٩) على (النزوح وطلب اللجوء السياسى) حيث حصلت كل منهما على مجموع درجات قدرة (٢٠٦) ، بينما جاء فى الترتيب الثالث العبارة رقم (٨) والتى تنص على (الإضطهاد السياسى وعدم القدرة عن التعبير عن الرآى) حيث حصلت على مجموع درجات قدرة (٢٠٥) بينما جاء فى الترتيب الرابع العبارة رقم (٦) والتى تنص على (تشجيع بعض المؤسسات والهيئات على طلب الهجرة) حيث حصلت على مجموع درجات قدرة (٢٠٠) ، بينما جاء فى الترتيب الخامس العبارة رقم (٢) والتى تنص على (إنتشار الحروب والصراعات الداخلية) حيث حصلت على مجموع درجات قدرة (١٩٨) ، وترى الباحثة أن العوامل السياسية تعد من أبرز الاسباب التى تدفع الشباب فى معظم الدول النامية ومنها الدول العربية للجوء الى الهجرة غير الشرعية لانها تتضمن أسباب متنوعة منها عدم السماح لهؤلاء الشباب بممارسة حقوقهم السياسية وتعرضهم فى بلادهم لإنتهاكات حقوق الإنسان فضلاً عن عدم قدرتهم عن التعبير عن آرائهم السياسية فى كثير من الأحيان مما يساهم فى ضعف قيم الولاء والإنتماء لدى البعض منهم مما يجعلهم فريسة سهلة لدى عصابات تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر، وهذا يتفق مع ما توصلت اليه دراسة صايش ، عبد المالك (2014) والتى أكدت على أن من أهم اسباب الهجرة غير الشرعية هو تدنى الاوضاع السياسية والاقتصادية فى بعض الدول خاصة النامية والفقيرة

- **النتائج الخاصة بالتساؤل الفرعى الثالث والذى مؤداه ما الآثار السلبية المترتبة على تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر ؟ وكذا علاقة تهريب المهاجرين بالإتجار بالبشر :**

أ- الآثار الإجتماعية المترتبة على تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر :

جدول (٧) الآثار الإجتماعية لتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر

م	العبارة	دائما	احيانا	لا	المجموع	الاهمية النسبية	دلالة الاهمية النسبية	المتوسط المئوى	الترتيب
١	العزلة والانطواء لدى ضحايا الإتجار بالبشر	48	22	2	190	2.64	كبيرة	87.96	التاسع
٢	إنتشار منظمات إدارة وممارسة تجارة الجنس والبغاء	63	0	1	190	2.64	كبيرة	87.96	التاسع م
٣	ميل الكثير من الضحايا لسلوك الإنتحار	64	0	0	192	2.67	كبيرة	88.89	الثامن
٤	الميل الى العنف والسلوك الإجرامى	55	15	2	197	2.74	كبيرة	91.20	السادس
٥	إختلال القيم والمبادئ الإجتماعية	63	8	1	206	2.86	كبيرة	95.37	الاول
٦	رفض الاسرة والمجتمع التعامل مع من سبق الإتجار بهم	61	10	1	204	2.83	كبيرة	94.44	الثانى
٧	إنتشار ما يعرف بظاهرة الرقيق الأبيض	57	14	1	200	2.78	كبيرة	92.59	الرابع
٨	إستدراج النساء والأطفال وبيعهم كسلع من خلال عمليات البيع والشراء	54	16	2	196	2.72	كبيرة	90.74	السابع
٩	زيادة عدد الأطفال مجهولى النسب	60	11	1	203	2.82	كبيرة	93.98	الثالث
١٠	الإنخراط فى جماعات السوء والعصابات الإجرامية	٥٨	١١	٣	١٩٩	٢.٧٦	كبيرة	٩٢.١٣	الخامس

يتضح من الجدول السابق وجود اختلافات فى مجموع الدرجات التى حصلت عليها العبارات و قد بلغ المدى بين هذة الدرجات (٢٠٦ – ١٩٠ = ١٦ درجة) وبرغم وجود تلك الفروق الا ان جاءت دلالة الاهمية النسبية كبيرة لدى جميع العبارات ، لذا رأت الباحثة الوقوف على العبارات الخمس الاكثر أهمية وتحليلها وهى : حيث جاء فى الترتيب الاول العبارة رقم (٥) حيث نصت (إختلال القيم والمبادئ الإجتماعية) ، حيث حصلت مجموع درجات قدرة (٢٠٦) بينما جاء فى الترتيب الثانى العبارة رقم (٦) و التى تنص على(رفض الاسرة والمجتمع التعامل مع من سبق الإتجار بهم) وقد حصلت على مجموع درجات قدرة (٢٠٤) ، يليها فى الترتيب الثالث العبارة رقم (٩) و التى تنص على (زيادة عدد الأطفال مجهولى النسب) وقد حصلت على مجموع درجات قدرة (٢٠٣) ، ثم جاء فى الترتيب الرابع العبارة رقم (٧) و التى تنص على (نتشار ما يعرف بظاهرة الرقيق الأبيض) وقد حصلت على مجموع درجات قدرة (٢٠٠) ، ثم فى الترتيب الخامس العبارة رقم (١٠) و التى تنص على (الإنخراط فى جماعات السوء والعصابات الإجرامية) وقد حصلت على مجموع درجات قدرة (١٩٩) ، وهذا يشير الى أن تهريب المهاجرين والإتجار بهم واستقطابهم فى أعمال غير مشروعة يساهم فى إنهيار منظومة المعايير والقيم والاخلاقية فى العديد من الدول والمجتمعات ومنها المجتمع المصرى ، حيث تتفكك الروابط والعلاقات الإجتماعية بين هؤلاء المهاجرين وأسرهم من ناحية وبين أعضاء المجتمع الآخرين من ناحية أخرى مما يولد عندهم شعوراً بالاستبعاد الإجتماعى وقد ينعكس ذلك سلبياً على المجتمع مرة أخرى فى أن يصبح هؤلاء فيما بعض وكلاء لعصابات التهريب والاتجار بالبشر ، وهذ يتفق مع ما جاء فى دراسة كلا من (٢٠١٤) Aimee D Miller ودراسة (٢٠١٢) Rodny والذى أشارتا الى أنه الآثار الإجتماعية للهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر تعد بالغة الخطورة نظراً لانها تساهم فى إنهيار الجانب القيمى والاخلاقى للكثير من الضحايا خاصة هؤلاء الذين يتم إستغلالهن فى تجارة الجنس والمخدرات من جانب عصابات التهريب .

ب- الآثار الإقتصادية المترتبة على تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر :

جدول (٨) الآثار الإقتصادية لتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر

م	العبارة	دائما	احيانا	لا	المجموع	الاهمية النسبية	دلالة الاهمية النسبية	المتوسط المئوى	الترتيب
١	حرمان المجتمع الأم من أيدى عاملة ورؤس أموال	63	7	2	205	2.847	كبيرة	94.91	الرابع
٢	ظهور مافيا تجارة الأعضاء البشرية	56	12	4	196	2.722	كبيرة	90.74	الثامن
٣	استنزاف الموارد والإمكانيات المتنوعة للعديد من الدول	58	12	2	200	2.778	كبيرة	92.59	السابع
٤	إنتشار ظاهرة الرشاوى وتهم الفساد بين بعض الموظفين	62	8	2	204	2.833	كبيرة	94.44	الخامس
٥	إنتشار ظاهرة غسيل الأموال فى معظم الدول	65	5	2	207	2.875	كبيرة	95.83	الثانى م
٦	شيوع المعاملات المشبوهة والإستثمارات سريعة الربحية	63	9	0	207	2.875	كبيرة	95.83	الثانى م
٧	شيوع سلوك التهرب الضريبى فى المجتمع	59	11	2	201	2.792	كبيرة	93.06	السادس
٨	زيادة الأعباء والنفقات المادية التى تتحملها الدول لرعاية ضحايا التهريب والاتجار بالبشر	65	7	0	209	2.903	كبيرة	96.76	الاول

يتضح من الجدول السابق وجود اختلافات فى مجموع الدرجات التى حصلت عليها العبارات و قد بلغ المدى بين هذة الدرجات (٢٠٩ – ١٩٦ = ١٣ درجة) وبرغم وجود تلك الفروق الا ان جاءت دلالة الاهمية النسبية كبيرة لدى جميع العبارات ، لذا رأت الباحثة الوقوف على العبارات الخمس الاكثر فى مجموع الدرجات وهى : جاء فى الترتيب الاول العبارة رقم (٨) والتى تنص على (زيادة الأعباء والنفقات المادية التى تتحملها الدول لرعاية ضحايا التهريب والاتجار بالبشر) ، حيث حصلت مجموع درجات قدرة (٢٠٩) ، وجاء فى الترتيب الثانى العبارتين رقم (٥ ، ٦) حيث تنص العبارة رقم (٥) على (إنتشار ظاهرة غسيل الأموال فى معظم الدول) ، وتنص العبارة رقم (٦) على (شيوع المعاملات المشبوهة والإستثمارات سريعة الربحية) حيث حصلت كل منهما مجموع درجات قدرة (٢٠٤) ، يليها فى الترتيب الرابع العبارة رقم (١) والتى تنص على (حرمان المجتمع الأم من أيدى عاملة ورؤس أموال) ، حيث حصلت مجموع درجات قدرة (٢٠٥) ، بينما جاء فى الترتيب الخامس العبارة رقم (٤) والتى تنص على (إنتشار ظاهرة الرشاوى وتهم الفساد بين بعض الموظفين) ، حيث حصلت مجموع درجات قدرة (٢٠٤) ، وتشير الباحثة الى أن الآثار الاقتصادية لظاهرة تهريب المهاجرين و الاتجار بالبشر باعتبارها عملية اقتصادية متكاملة يكون الإنسان سلعتها الأساسية، تخضع لارتفاع وانخفاض العرض في السوق فلها أبعاد اقتصادية بالغة الخطورة على اقتصاد الدول ، وهي عملية باهظة التكلفة للدول؛ لأنها تبذل أقصى ما لديها من الموارد المادية والبشرية للقضاء عليها بكافة الطرق، وهي أموال من المفترض إنفاقها في التعليم والصحة والإعمار ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أعباء الدولة في توفير الرعاية الطبية والاجتماعية لضحايا الاتجار بالبشر، وهذا يتفق مع نتائج دراسة باكير (٢٠٢١) والتى أكدت على تعدد الأثار السلبية للإتجار بالبشر كالآثار الاقتصادية والسياسية والنفسية والإجتماعية التى يواجهها الاشخاص والضحايا فى مختلف الدول .

ت- الآثار السياسية المترتبة على تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر :

جدول رقم (٩) الآثار السياسية المترتبة على تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر

م	العبارة	دائما	احيانا	لا	المجموع	الاهمية النسبية	دلالة الاهمية النسبية	المتوسط المئوى	الترتيب
١	إنتهاك حقوق الإنسان والتعرض للتعذيب	56	13	2	196	2.72	كبيرة	90.74	السادس
٢	التعرض للإضطهاد والعبودية والعنصرية	49	21	2	191	2.65	كبيرة	88.43	الثامن
٣	الخلافات السياسية التى تنشأ بين دول المهجر ودول ضحايا التهريب والاتجار بالبشر	51	14	7	188	2.61	كبيرة	87.04	التاسع
٤	إنتشار الفساد والرشاوى بين موظفى الحكومات والدول	63	7	2	205	2.85	كبيرة	94.91	الثالث م
٥	التأثير على الوحدة القومية داخل الدولة	63	8	1	206	2.86	كبيرة	95.37	الثانى
٦	الإنتقاص من جهود الدول فى حماية ضحايا الهجرة والاتجار بالبشر	59	13	0	203	2.82	كبيرة	93.98	الخامس
٧	إنتهاك القوانين وعدم القدرة على تطبيقها	48	24	0	192	2.67	كبيرة	88.89	السابع
٨	إستغلال العناصر المهاجرة فى أغراض التجسس والخيانة	61	11	0	205	2.85	كبيرة	94.91	الثالث م
٩	التهديد الأمنى والاستقرار السياسى	66	6	0	210	2.92	كبيرة	97.22	الاول

يتضح من الجدول السابق وجود اختلافات فى مجموع الدرجات التى حصلت عليها العبارات و قد بلغ المدى بين هذة الدرجات (٢١٠ – ١٨٨ = ٢٢ درجة) وبرغم وجود تلك الفروق الا ان جاءت دلالة الاهمية النسبية كبيرة لدى جميع العبارات ، لذا رأى الباحث الوقوف على العبارات الخمس الاكثر فى مجموع الدرجات وهى : فقد جاء فى الترتيب الاول العبارة رقم (٩) والتى تنص على (التهديد الأمنى والاستقرار السياسى) ، حيث حصلت مجموع درجات قدرة (٢١٠) ، يليها فى الترتيب الثانى العبارة رقم (٥) والتى تنص على (التأثير على الوحدة القومية داخل الدولة) ، حيث حصلت مجموع درجات قدرة (٢٠٦) ، ثم فى الترتيب الثالث كل من العبارتين رقم (٤ ، ٨) حيث تنص العبارة رقم (٤) على (إنتشار الفساد والرشاوى بين موظفى الحكومات والدول) ، وتنص العبارة رقم (٨) على (إستغلال العناصر المهاجرة فى أغراض التجسس والخيانة) حيث حصلت كل منهما مجموع درجات قدرة (٢٠٥) ، جاء فى الترتيب الخامس العبارة رقم (٦) والتى تنص على (الإنتقاص من جهود الدول فى حماية ضحايا الهجرة والاتجار بالبشر) ، حيث حصلت مجموع درجات قدرة (٢٠٣) وتؤكد الباحثة على أن ظاهرة الاتجار بالبشر تُعد ممارسة إجرامية تتنافى مع حقوق الإنسان، لما تمثله من امتهان لكرامة الإنسان وانتهاك حقوقه الأساسية في الكرامة والحياة والأمن والحرية والمساواة، وتساهم بشكل كبير في تفكك الأسر في المجتمع والمساس بهيبة الدولة وعدم استقرارها أمنيًا واقتصاديًا وسياسيًا وصحيًا ، وهذا يتفق مع دراسات كلاً من الحداد (٢٠١١) والسعيد (٢٠١٣) ، وحمود (٢٠١٦) وحسن (٢٠١٩) والتى أكدت على أن جرائم الاتجار بالبشر الناتجة عن الهجرة غير المشروعة من الجرائم الخطيرة التي تنعكس آثارها على كافة شرائح المجتمع في الدولة، وتتطلب من الدولة بذل جهد كبير من الناحية المادية والبشرية لمكافحتها وتجريمها قانونًا.

د- النتائج الخاصة بالعلاقة بين تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر :

-أوجه الإتفاق بين جريمتى التهريب والاتجار بالبشر :

جدول رقم (١٠) أوجه الاتفاق بين تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر

م	العبارة	دائما	احيانا	لا	المجموع	الاهمية النسبية	دلالة الاهمية النسبية	المتوسط المئوى	الترتيب
١	توظيف واستقطاب ملايين من البشر حول العالم	68	3	1	211	2.93	كبيرة	97.69	الثانى م
٢	تحقيق مليارات من الدولارات للعصابات الإجرامية	66	6	0	210	2.92	كبيرة	97.22	الرابع م
٣	ضحايهم من المهمشين أو المضطهدين فى بلادهم	68	3	1	211	2.93	كبيرة	97.69	الثانى م
٤	يمتلك الضحايا وثائق غير قانونية أو مزورة	67	4	1	210	2.92	كبيرة	97.22	الرابع م
٥	تقاضى الأموال مقابل تسهيل الخدمات	65	6	1	208	2.89	كبيرة	96.30	السابع م
٦	التحايل واختراق قوانين الدول	66	6	0	210	2.92	كبيرة	97.22	الرابع م
٧	الإنتقال عبر الحدود الوطنية عبر الدول	69	3	0	213	2.96	كبيرة	98.61	الاول
٨	جريمتان ضد الإنسانية	65	6	1	208	2.89	كبيرة	96.30	السابع م
٩	ينتهكان حقوق الإنسان	64	8	0	208	2.89	كبيرة	96.30	السابع م

يتضح من الجدول وجود اختلافات فى مجموع الدرجات التى حصلت عليها العبارات و قد بلغ المدى بين هذة الدرجات (٢١٣ – ٢٠٨ = ٥ درجات) و يعد هذا المدى اقل عدد درجات ، وربما يرجع ذلك الى ان المؤشر يقيس أوجه الإتفاق بين ظاهرتى التهريب والإتجار بالبشر لانهما يشتركان فى صفات عديدة ، و رغم وجود تلك الفروق البسيطة الا انه جاءت دلالة الاهمية النسبية كبيرة لدى جميع العبارات ، لذا رأت الباحثة الوقوف على العبارات الخمس الاكثر فى مجموع الدرجات وهى : فقد جاء فى الترتيب الاول العبارة رقم (٧) والتى تنص على (الإنتقال عبر الحدود الوطنية عبر الدول) ، حيث حصلت مجموع درجات قدرة (٢١٣) ،بينما جاء فى الترتيب الثانى كل من العبارتين رقم (١ ، ٣) حيث تنص العبارة رقم (١) على (توظيف واستقطاب ملايين من البشر حول العالم) ، وتنص العبارة رقم (٣) على (ضحايهم من المهمشين أو المضطهدين فى بلادهم) حيث حصلت كل منهما مجموع درجات قدرة (٢١١) بينما جاء فى الترتيب الرابع كل من العبارات أرقام (٢ ، ٤ ، ٦) حيث تنص العبارة رقم (٢) على (تحقيق مليارات من الدولارات للعصابات الإجرامية) ، وتنص العبارة رقم (٤) على (يمتلك الضحايا وثائق غير قانونية أو مزورة) ، بينما تنص العبارة رقم (٦) على (التحايل واختراق قوانين الدول) حيث حصلت كل منهما مجموع درجات قدرة (٢١٠) ، وتؤكد الباحثة على أنه على الرغم من حق الإنسان في التنقل من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى أخر ، لانه من المبادئ الأساسية المكفولة في المواثيق والإعلانات العالمية، والدساتير والتشريعات الوطنية، غير أن هذا الحق تم تقييده وفق متطلبات سيادة الدول خاصة الأوربية التي بالغت في إجراءات الدخول إليها لدواعي أمنية فرضتها الحياة العالمية ومصاحبها من متغيرات إستراتجية متميزة للدول الأوربية والأمريكية كالنظام العالمي الجديد والعولمة ، وما قابلها من متغيرات جوهرية مست البنية الأساسية والاقتصادية السلبية للدول النامية كالحروب والفقر والبطالة وجد أفرادها الحل في مغادرتها والدخول إلى أراضي الدول المتطورة ولو كان الثمن المغامرة بأرواحهم ، هذا ما يسمى بالهجرة غير الشرعية ، أو الاستعانة بعصابات التهريب المنظم لنقلهم إلى الوجهة التي يريدون ، وهذا ما يسمى بتهريب المهاجرين ، وهذه الأفعال اعتبرتها الأنظمة الدولية والوطنية مهما كانت مبرراتها وخلفياتها جرائم تمثل خطورة على أمن الدول وسيادتها ، وتشكل تهديدا على جسم الإنسان وماله، ولذلك هناك تشابه كبير بين تهريب الأشخاص والإتجار بالبشر حيث يشتركون فى خصائص متنوعة كما جاءت فى الجدول السابق ، وهذا يتفق مع ما توصلت اليه دراسة الحداد (٢٠١١) و باكير (٢٠٢١) حيث أشارت الى وجود علاقة كبيرة بين الاتجار بالبشر وبين تهريب المهاجرين ، حيث يمكن أن يكون التهريب وتسهيل دخول الاشخاص الى الدول بهدف الإتجار بهم .

-رأوجه الإختلاف بين جريمتى التهريب والاتجار بالبشر :

جدول رقم (١١) يوضح أوجه الإختلاف بين تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر

م	العبارة	دائما	احيانا	لا	المجموع	الاهمية النسبية	دلالة الاهمية النسبية	المتوسط المئوى	الترايب
١-	فرض أعمال معينة على ضخية الإتجار بالبشر بينما ليس شرطا لضحية التهريب	59	12	1	202	2.81	كبيرة	93.52	السابع
٢-	تضيق الحركة لضحية الاتجار بالبشر ، بينما طواعية الحركة لضحية التهريب	64	7	1	207	2.88	كبيرة	95.83	الرابع
٣-	التعرض للإستغلال عنصر أساسياً من عناصر الإتجار بالبشر بينما قد لايكون فى تهريب المهاجرين	68	4	0	212	2.94	كبيرة	98.15	الثانى
٤-	موافقة الضحية شرط من شروط التهريب بينما ليس شرطاً فى الإتجار بالبشر	69	3	0	213	2.96	كبيرة	98.61	الاول
٥-	عبور الحدود دائماً ما يحدث فى جريمة التهريب ولكنه ليس دائما فى الاتجار بالبشر	66	6	0	210	2.92	كبيرة	97.22	الثالث
٦-	تعد الدولة هى الضحية فى جريمة التهريب بينما الفرد هو الضحية فى جريمة الإتجار بالبشر	60	12	0	204	2.83	كبيرة	94.44	السادس
٧-	الإختطاف القسرى واختفاء الوثائق غالباً ما يحدث لضحايا الاتجار بالبشر بينما وارد عدم حدوثه لضحية التهريب	64	6	2	206	2.86	كبيرة	95.37	الخامس

يتضح من الجدول السابق وجود اختلافات فى مجموع الدرجات التى حصلت عليها العبارات و قد بلغ المدى بين هذة الدرجات (٢١٣ – ٢٠٢ = ١١ درجات) و يعد هذا المدى بسيط اذا قورن بغيره السابقين ، وربما يرجع ذلك الى ان المؤشر يقيس أوجه الإتفاق بين ظاهرتى التهريب والإتجار بالبشر لانهما يشتركان فى صفات عديدة ، و رغم وجود تلك الفروق البسيطة و رغم وجود تلك الفروق البسيطة الا انه جاءت دلالة الاهمية النسبية كبيرة لدى جميع العبارات ، لذا رأت الباحثة الوقوف على العبارات الخمس الاكثر فى مجموع الدرجات وهى : حيث جاء فى الترتيب الاول العبارة رقم (٤) والتى تنص على (موافقة الضحية شرط من شروط التهريب بينما ليس شرطاً فى الإتجار بالبشر) ، حيث حصلت مجموع درجات قدرة (٢١٣) ، بينما جاء فى الترتيب الثانى العبارة رقم (٣) والتى تنص على (التعرض للإستغلال عنصر أساسياً من عناصر الإتجار بالبشر بينما قد لايكون فى تهريب المهاجرين) ، حيث حصلت مجموع درجات قدرة (٢١٢) كما جاء فى الترتيب الثالث العبارة رقم (٥) والتى تنص على (عبور الحدود دائماً ما يحدث فى جريمة التهريب ولكنه ليس دائما فى الاتجار بالبشر) ، حيث حصلت مجموع درجات قدرة (٢١٠) ، بينما جاء فى الترتيب الرابع العبارة رقم (٢) والتى تنص على (تضيق الحركة لضحية الاتجار بالبشر بينما طواعية الحركة لضحية التهريب) ، حيث حصلت مجموع درجات قدرة (٢٠٧) ، وقد جاء فى الترتيب الخامس العبارة رقم (٧) والتى تنص على (الإختطاف القسرى واختفاء الوثائق غالباً ما يحدث لضحايا الاتجار بالبشر بينما وارد عدم حدوثه لضحية التهريب) ، حيث حصلت مجموع درجات قدرة (٢٠٦) ، وتشير الباحثة الى أنه فى كثير من الأحيان يصعب تحديد ما اذا كان الوضع يتعلق بوضعية تهريب مهاجرين أو غتجار بالاشخاص ، لذلك يجب أن تلم السلطات المكلفة بالحدود والأمن فى كل بلد بشكل جيد بهاتين الظاهرتين وبخصائص كل منهما ، فالإلمام الكامل بجميع الظروف وحده الكفيل بتحديد ما إذا كان الشخص المعنى بالأمر مهاجراً غير شرعى أو ضحية اتجار ، وقد تتداخل الظاهرتين معاً فحين لا تنتهى علاقة المهرب بالمهاجر فور وصوله ودخوله البلد الأجنبى ويفرض المهرب نفوذه واستغلاله الى المهاجر ، فإن الأمر عندها يتعلق بالإتجار بالبشر ، وهذا ما أكدت عليه دراسة باكير ٢٠٢١ .

- النتائج الخاصة بالتساؤل الفرعى الرابع : والذى مؤاده ما آليات مواجهة ظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر والتى يمكن أن يمكن أن تشارك فى تنفيذها منظمات المجتمع المدنى :

جدول رقم (١٢) آليات مواجهة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر

م	العبارة	دائما	احيانا	لا	المجموع	الاهمية النسبية	دلالة الاهمية النسبية	المتوسط المئوى	الترايب
١-	تشكيل رأي عام مدرك لخطورة الاتجار بالبشر	50	17	5	189	2.63	كبيرة	87.50	السادس
٢-	الدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته العامة والخاصة أمام القضاء والنيابات وأجهزة الضبط	59	12	1	202	2.81	كبيرة	93.52	الاول
٣-	إقامة المشاريع الخيرية التنموية لمساعدة ضحايا الإتجار بالبشر	48	20	4	188	2.61	كبيرة	87.04	السابع
٤-	إغاثة الضحايا التي تشمل تقديم مساعدات نفسية وصحية لهم وتوفير ملجأ آمن لهم	53	17	2	195	2.71	كبيرة	90.28	الثالث
٥-	عقد الندوات والدورات التأهيلية والتوعوية وورش العمل.	51	19	2	193	2.68	كبيرة	89.35	الرابع
٦-	إنشاء وحدة خاصة فى منظمات المجتمع المدنى؛ لرصد ظاهرتى تهريب المهاجرين و الاتجار بالبشر	51	16	5	190	2.64	كبيرة	87.96	الخامس
٧-	رصد أي ظاهرة للاتجار بالبشر، وتقديمها للعدالة	57	14	1	200	2.78	كبيرة	92.59	الثانى

يتضح من الجدول وجود اختلافات فى مجموع الدرجات التى حصلت عليها العبارات و قد بلغ المدى بين هذة الدرجات (٢٠٢ – ١٨٨ = ١٤ درجات) وبرغم وجود تلك الفروق الا ان جاءت دلالة الاهمية النسبية كبيرة لدى جميع العبارات ، لذا رأت الباحثة الوقوف على العبارات الخمس الاكثر فى مجموع الدرجات وهى : حيث جاء فى الترتيب الاول العبارة رقم (٢) والتى تنص على (الدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته العامة والخاصة أمام القضاء والنيابات وأجهزة الضبط) ، حيث حصلت مجموع درجات قدرة (٢٠٢) بينما جاء فى الترتيب الثانى العبارة رقم (٧) والتى تنص على (رصد أي ظاهرة للاتجار بالبشر، وتقديمها للعدالة) ، حيث حصلت مجموع درجات قدرة (٢٠٠) ، وجاء فى الترتيب الثالث العبارة رقم (٤) والتى تنص على (إغاثة الضحايا التي تشمل تقديم مساعدات نفسية وصحية لهم وتوفير ملجأ آمن لهم) ، حيث حصلت مجموع درجات قدرة (١٩٥) ، بينما جاء فى الترتيب الرابع العبارة رقم (٥) والتى تنص على (عقد الندوات والدورات التأهيلية والتوعوية وورش العمل) ، حيث حصلت مجموع درجات قدرة (١٩٣) ، بينما جاء فى الترتيب الخامس العبارة رقم (٦) والتى تنص على (إنشاء وحدة خاصة فى منظمات المجتمع المدنى؛ لرصد ظاهرتى تهريب المهاجرين و الاتجار بالبشر) ، حيث حصلت مجموع درجات قدرة (١٩٠) ، وتؤكد الباحثة على أن هناك آليات وطرق متنوعة عديدة تميل إلى العمومية في كثير من مكوناتها وافترضاتها، ولقد جاء بهذه الصورة العامة لتعدد ظواهر الاتجار بالبشر وتنوعها الأمر الذى يفترض معه تناول هذه المشكلات وتلك الظواهر بشكل منفرد؛ لأن كل مشكلة أو ظاهرة قد يكون لها أسبابها التي تختلف بالطبيعة عن مسببات المشكلات الأخرى .

ثامناً : النتائج العامة للبحث وتفسيرها :

أكدت النتائج العامة للبحث على ما يلى : -

١- أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة من الذكور وهم من أعضاء مجلس إدارات منظمات المجتمع المدنى المناهضة لظاهرتى تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر .

٢- تعدد وتنوع المفاهيم المرتبطة بتهريب المهاجرين والإتجار بالبشر ، وذلك وفقاً لسياسة كل دولة ووفقاً للتشريعات القانونية والمواثيق الدولية .

٣- تعدد وتنوع العوامل المؤدية لتهريب المهاجرين والإتجار بالبشر خاصة بين الشباب ، وتنوعت تلك العوامل ما بين الإجتماعية والإقتصادية والسياسية) وخاصة تدنى المستوى الاقتصادى والاجتماعى وانتشار الفقرو البطالة بين الغالبية العظمى من الشباب الذين يلجأون الى الهجرة غيرة الشرعية ويتعرضون للإتجار بهم .

٤- أوضحت النتائج ايضاً تنوع الآثار السلبية لظاهرتى تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر ومنها عدم قدرة الكثير من الدول حماية أرضيها من دخول المهاجرين وخرق القوانين والتشريعات وشيوع الكثير من الجرائم المرتبطة بالتهريب والاتجار بالبشر ومنها (تجارة الرقيق الأبيض وتجارة الجنس وتجارة الاعضاء البشرية والاعمال القسرية والعبودية) .

٥- أكدت النتائج على وجود علاقة وثيقة بين ظاهرة تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر ، حيث يعتبران وجهان لعملة واحدة من خلال استغلال العصابات الإجرامية للكثير من الأشخاص حول العالم .

٦- أشارت الى تداخل الظاهرتين معاً فحين لا تنتهى علاقة المهرب بالمهاجر فور وصوله ودخوله البلد الأجنبى ويفرض المهرب نفوذه واستغلاله على المهاجر ، فإن الأمر عندها يتعلق بالإتجار بالبشر ،

٧- أشارت الى ان اللجوء لمثل هذه الظواهر يدر أموالا طائلة لعصابات التهريب والاتجار بالبشر وبناءاً عليه ظهرت مشكلات متنوعة فى العديد من الدول منها شيوع ظاهرة التهرب الضريبى وغسيل الأموال وانتشار الفساد والرشوة بين بعض موظفى الحكومات فى الكثير من الدول .

توصيات البحث :

١- المطالبة بسن قوانين تكافح جريمة الاتجار بالبشر.

٢- الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها في شتى مناحي الحياة ومنها تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، ونشرها للعالم باللغات الأجنبية.

٣- وجوب الالتزام بالمعايير والمواثيق الدولية في استقاء المعلومات عن التهريب و الاتجار بالبشر والتثبت منها، مع تفعيل أساليب الوقاية من مخاطر الاتجار بالبشر، وتجريم ومعاقبة عارضي و طالبي الدعارة.

٤- التقدم بأطروحات علمية في الماجستير والدكتوراه في الجامعات الغربية عن دور الإسلام في الوقاية من جرائم تهريب المهاجرين و الاتجار بالشر وغيرها.

٥- دراسة أسباب وقوع الكثير من الشباب والأطفال والفتيات ضحية لهذه الجرائم ، والحرص على معالجة الأسباب والدوافع، والقضاء على العوامل التي تهيئ المناخ المناسب للاتجار بالبشر من قنوات الدعارة، ومواقعها، وصحفها وغير ذلك.

٦- تنمية المراقبة الذاتية لدى الأفراد ،مع تفعيل أساليب الوقاية والحماية من هذه الجرائم .

٧- ضرورة تنسيق الجهات الأمنية مع الجهات الصحية الطبية والقانونية على المستويين المحلي والدولي لمكافحة ظواهرتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

٨- تجريم ومعاقبة عصابات تهريب المهاجرين والمتاجرين بالبشر بأقصى العقوبات.

٩- تجريم ومعاقبة الدول المتسببة في تهيئة البيئة الخصبة للمهربين وللمتاجرين بالبشر.

مراجع البحث :

- ابراهيم ، مصطفى ، وأخرون (٢٠١٧) ، المعجم الوسيط ، المكتبة الإلكترونية ، الإسلامية ، القاهرة .
- أبو توتة ، عبد الرحمن محمد (٢٠١٠) ، علم الإجرام ، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية .
- أبو النصر، مدحت محمد (٢٠٠٧) ، **إدارة منظمات المجتمع المدني**، دار ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.
- أل سعود ، عبد الرحمن بن سعد (١٩٩٨) ، الإجرام، دراسة تطبيقية ، العبيكان للنشر ، الرياض .
- البيلاوى حازم (٢٠١٤) **:النظام الاقتصادي الدولي المعاصر فى ظل الاتجار بالبشر** ،الكويت، عالم المعرفة، العدد ، .847 .
- البداينة، ذياب موسى (٢٠١٩) **واقع وآفاق الجريمة في المجتمع العربي**، أكاديمية نايف العربية للعلم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- البغدادى ، نسرين (٢٠١٥) **بحث الهجرة غير الشرعية للشباب فى المجتمع المصرى**، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، القاهرة .
- التوايهة، عباطة ضبعان (٢٠٠٥) **الجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر**، ورقة مقدمة لمؤتمر مكافحة الاتجار بالبشر من وزارة الداخلية، أبو ظبي .
- الجمل ، حازم حسن (٢٠١٥) ، **سياسة التجريم وملاحقة الإتجار بالبشر**، دار الفكر والقانون، المنصورة ، ط١ .
- الحداد ، احمد (٢٠١١) ، **التدابير الأمنية لمكافحة ظاهرة تهريب الأطفال في الجمهورية اليمنية** ، بحث منشور فى مجلة بحوث الشارفة ، الامارات ، العدد ٢٤ .
- الحربى ، خالد بن سليم (٢٠١١) ، **ضحايا التهريب البشري من الأطفال** ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية .
- السعيد ، اللاوندى (٢٠١٣) **الهجرة غير الشرعية وتحليل جريمة تهريب المهاجرين** ، الموسوعة السياسية لشباب نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة .
- الرشيد ، أسماء أحمد (٢٠١٩) ، **الاتجار بالبشر وتطوره التاريخي**، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة.
- الرفاعى ، عبد الهادي(٢٠٠٥) **العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد) 87 (العدد
- الشخيلى ، عبدالقادر (٢٠٠٩) ، **جرائم الإتجار بالإشخاص والإعضاء البشرية وعقوبتها في الشريعة والقوانين** العربية والقانون الدولي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت .
- الوريكات، محمد (٢٠٠٨) **مبادئ علم الإجرام** ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- الهريش ، صالح أحمد (١٩٩٩) ، **موقف القانون من تجارة الاعضاء البشرية** ، الدار الجماهيرية للنشر .

- آمال عبد الحميد و آخرون، (٢٠٠٠) ،**الإنحراف والضبط الإجتماعي**، ط١ ،الإسكندرية، ، دار المعرفة الجامعية.
- أيوب ، حسن (٢٠١٢) **السلوك الاجتماعى فى الإسلام**، القاهرة، دار التوزيع والنشر الإسلامية.
- باكير ، ألاء ناصر (٢٠٢١) **جريمة الاتجار بالبشر**: دراسة تحليلية نقدية على ضوء بعض التشريعات الدولية والعربية ، بحث منشور ، فى مجلة جيل الأبحاث القانونية ، العدد ٣٨ .
- بسيونى ، محمود شريف (٢٠٠٤) **الجريمة المنظمة عبر الوطنية ماهيتها ووسائل مكافحتها عربياً ودوليا**، ط١، دار الشروق، القاهرة .
- بن حليلو ، فيصل & حسن ، أحمد محمد (٢٠١٩) ، **تداخل ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجريمة الإتجار بالبشر** ، واقع وتحديات ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية المجلد ١٧ العدد ١ .
- تقرير الإنتربول (٢٠٢٠) ، **مكافحة تهريب المهاجرين** ، الصفحة الرسمية للإنتربول بالقاهرة .
- جابر ، سامية محمد (٢٠٠٤) **سوسيولوجيا الإنحراف**، الإسكندرية، ،دار المعرفة الجامعية.
- حسن ، إحسان محمد (٢٠١٦) ، موسوعة علم الإجتماع ، الدرار العربية للموسوعات ، بيروت .
- حمود ، إسراء محمد سالم (٢٠١٦) ، **جريمة الإتجار بالبشر لأغراض التجارب الطبية**: دراسة مقارنة ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد ٨ ، العدد ٤ كلية القانون ، جامعة بابل .
- خريص ، كمال (٢٠١٧) **تمييز تهريب المهاجرين عن الاتجار بالبشر وأهميته** (دراسة مقارنة مع الاتفاقيات الدولية) ، Volume 11, Numéro 3, .
- دويدار ، عبد الفتاح مجمد & النيال ، مايسة أحمد (٢٠٠٥) ، الجرائم والجنايات من المنظور النفسى ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة .
- سعيد ، محمد صباح (٢٠٠٩) ، **جريمة تهريب المهاجرين ، دراسة مقارنة** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة صلاح الدين.
- صايش عبد المالك (٢٠١٤) ، **مكافحة تهريب المهجرين السريين**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم القانونية ، جامعة النيلين .
- طالب، أحسن (2001) **الوقاية من الجريمة**، دار الطليعة، بيروت، لبنان .
- عبد العزيز ، إبراهيم محمد (٢٠١٤) ، **آليات المنظمات الاجتماعية الحكومية والأهلية في موجهة مشكلة الاتجار بالأطفال**، ط١، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة .
- عبد الغنى ، سحر (٢٠٠٧) **الأطفال وتعاطي المخدرات**، ط١ ،الإسكندرية، ،المكتبة المصرية.
- عبدالمنعم ، سهير (٢٠٠٨) **مواجهة الإتجار بالبشر فى ضوء المعايير الدولية** ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية 2008 .

- عبدوش ، رهادة (٢٠٢٠) :الحد من الاتجار بالأشخاص ما بين المأ وى والقوانين والإحصاءات الرسمية، دمشق، مجلة النور، العدد الخامس والستين .
- عمر ، أدهم أكرم (٢٠١٩) **جريمة الإتجار بالبشر**، دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، القاهرة
- عوض ، إبراهيم (٢٠١٦) **مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ط١ .
- عيسى نهوند(٢٠٠٤) **المجتمع المدني حقل مناورة باسم الرأي العام**، مؤسسة فريدريش ايبرت ،بيروت.
- غربى ، أسامة (٢٠١١) ، **الاتجار بالأعضاء البشرية**، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، الجزائر .
- غريغوار حداد (٢٠٠٤) **نحو مجتمع مدني،المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، مؤسسة فريدريش، بيرت، بيروت.
- لطفي ، سهير (٢٠٠٨) ، **الإتجار في الأعضاء البشرية فى إطار الإتجار بالبشر**، دار القبس للطباعة ، الطبعة الأولى .
- ماجد ،عادل (٢٠٢٠) ، **مكافحة جرائم الاتجار بالبشر في الاتفاقيات الدولية والقانون الوطني**، الطبعة الأولى، معهد التدريب والدراسات القضائية، الامارات العربية المتحدة.
- مجدوب ، نوال (٢٠١٨) ، الاتجار بالبشر كصورة من صور الإجرام المنظم، مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية،مجلة الكترونية، عدد(٤) .
- نجم ، السيد (٢٠٠٠) **الاتجار في البشر والاستغلال الجنسي للأطفال**، المؤتمر الدولي الثاني حول حماية المعلومات والخصوصية في قانون الانترنت، القاهرة.
- هيئة الأمم المتحدة (٢٠٢٠) ، **بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص**، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية .
- ياسين ، السيد: (٢٠١٧) **في مفهوم العولمة، العرب والعولمة :بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة** العربية، بيروت، مركز د ا رسات الوحدة العربية، ٢٠١٧ م.
- يوسف ، حسن يوسف (٢٠١٧) **جريمة بيع الأطفال والاتجار بالبشر**، ط١، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان.

- Aimee D. Miller: (2014) Human sex trafficking individual risk factors for recruitment trafficking and victimization on the internet, master thesis of Arts, Faculty of California states, University Dominguez Hills. U.S.
- Barry, Kathleen (2000). The Prostitution of Sexuality: The Global Exploitation of Women, New York, New York University Press.

- Christine Bruckert (2002) Trafficking in Human Beings and Organized Crime: A Literature Review, the Government of Canada, Royal Canadian Mounted Police, Ottawa, April.
- Ebigbo P. O. Street children (2003): The core of child abuse and neglect in Nigeria. Children, Youth and Environments.
- Francis T. Miko, Shaw and Macky (2002) Trafficking in Women and Children the U.S. and International Response. Updated March 18.
- Gbadebo Olubunmi Adejumo (2008) Associate Professor, & Ag. Head Department of Psychology, Covenant University ,Verified email at covenantuniversity.edu.ng - Homepage.
- Helga Konrad(2002): Trafficking in Human Beings - The Ugly Face of Europe, European Conference on Preventing and Combating Trafficking in Human Beings, Global Challenge for the 21st Century, 18-20 September
- Jean Allain (2009): Trafficking in Human Beings: Modern Slavery, Oxford Journals, and European Journal of International Law, Volume 20, and Number 2.
- Lauren McCarthy.(2020.) Trafficking Justice: How Russian Police Enforce New Laws, from Crime to Courtroom. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Marie-Antoinette Sossou and Joseph A. Yogtiba (2018) Abuse of Children in West Africa: Implications for Social Work Education and Practice, Oxford Journals, British Journal of Social Work, Volume 39, Number.
- Rodny (2012) Measuring the Number of Trafficked Women and Children in Cambodia. University of Miami Fulbright Scholar, Royal.

ملاحق البحث

إستمارة إستبيان بعنوان

تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر

أولاً : البيانات الأولية لعينة البحث (خصائص العينة) :

١- الإسم : ..... (إختيارى)

٢- الجنس :

أ- ذكر ( ) ب – أنثى ( )

٣- الفئة العمرية :

أ- أقل من ٣٠ سنة ( ) ب- من ٣٠ لأقل من ٣٥سنة ( )
ج- من ٣٥ لأقل من ٤٠ سنة ( ) د- من ٤٠ سنة لأقل من ٥٠ سنة
( )
هـ- ٥٠ سنة فاكثر ( )

٤- المؤهل : .....

أ- متوسط ( ) ب- عال ( ) ج- دراسات عليا ( )

٥- الصفة بالجمعية .....

أ- خبير ( ) ب- رئيس مجلس ادارة ( ) ج- عضو مجلس إدارة ( )

ثانياً : البيانات المتعلقة بتهريب المهاجرين والإتجار بالبشر :

م	الأبعاد والعبارات	الإستجابات			ملاحظات
		موافق تماماً	موافق الى حد ما	لا أوافق	
البعد الأول : المفاهيم المتنوعة لتهريب المهاجرين والإتجار بالبشر :					
١	التعرض للتحايل والخداع من جانب عصابات التهريب				
٢	انتقال الشاب عبر الحدود الوطنية دون الحصول على تأشيرة				
٣	الضغط على الشباب لإستغلالهم واستنزاف أموالهم				
٤	دخول الشاب للبلاد الاجنبية بطرق غير مشروعة				
٥	الإتجار بالبشر يعنى سرقة الأعضاء البشرية				
٦	إستغلال الشباب فى الأعمال القسرية والعبودية				
٧	تهريب الشباب بحراً عبر القوراب المطاطية للتهرب من الملاحقة الأمنية				
٨	الاتجار يستهدف استغلال الضحايا من الشباب				
البعد الثانى : العوامل المؤدية لتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر					
المؤشر الأول : العوامل الإجتماعية:					
١-	ضعف الوازع الدينى لدى الشباب				

٢-	ضعف العلاقات الإجتماعية بين الشباب وأسرهم				
٣-	**ضعف وسائل الضبط الإجتماعى فى المجتمع**				
٤-	غياب العدالة الإجتماعية بين فئات الشباب				
٥-	أصدقاء السوء والإختلاط بهم .				
٦-	إنخفاض المستوى الإجتماعى لدى بعض الأسر				
٧-	التفكك الأسرى وغياب دور الأسرة				
٨-	ضعف النظام التعليمى والتسرب من التعليم				
٩-	الكثافة السكانية الكبيرة فى الدول الفقيرة				
	المؤشر الثانى : العوامل الإقتصادية :				
١-	لجوء الكثير من الشباب للبحث عن الأعمال الحرة .				
٢-	إنتشار البطالة بين مختلف الشباب فى المجتمع المصرى				
٣-	الصورة الذهنية لدى الشباب فى الحصول على أموال طائلة من الهجرة للدول الأوربية				
٤-	إنتشار التكنولوجيا وسهولة تداول المعلومات بين وكلاء عصابات التهريب والشباب				
٥-	زيادة النزعة الإستهلاكية فى المجتمع المصرى				
٦-	ضعف التأهيل المهنى بين الشباب				
٧-	المسؤلية الملقاه على الشباب فى دعم عائلتهم				

٨-	تدنى المستوى الإقتصادى للكثير من الأشخاص والأسر				
المؤشر الثالث : العوامل السياسية :					
١-	تدنى الأوضاع السياسية فى بلد المهاجر				
٢-	إنتشار الحروب والصراعات الداخلية				
٣-	الأزمات الدينية والاضطرابات السياسية				
٤-	إنتهاك حقوق الإنسان				
٥-	إفتقاد الولاء والانتماء للدولة الام				
٦-	تشجيع بعض المؤسسات والهيئات على طلب الهجرة				
٧-	إستبعاد الشباب من المشاركة السياسية				
٨-	الإضطهاد السياسى وعدم القدرة عن التعبير عن الرآى				
٩-	النزوح وطلب اللجوء السياسى				
البعد الثالث : الآثار السلبية لظاهرة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر					
المؤشر الأول : الآثار الإجتماعية					
١-	العزلة والانطواء لدى ضحايا الإتجار بالبشر				
٢-	إنتشار منظمات إدارة وممارسة تجارة الجنس والبغاء				
٣-	ميل الكثير من الضحايا لسلوك الإنتحار				
٤-	الميل الى العنف والسلوك الإجرامى				

٥-	إختلال القيم والمبادئ الإجتماعية				
٦-	رفض الاسرة والمجتمع التعامل مع من سبق الإتجار بهم				
٧-	إنتشار ما يعرف بظاهرة الرقيق الأبيض				
٨-	إستدراج النساء والأطفال وبيعهم كسلع من خلال عمليات البيع والشراء				
٩-	زيادة عدد الأطفال مجهولى النسب				
١٠-	الإنخراط فى جماعات السوء والعصابات الإجرامية				
	المؤشر الثانى : الآثار الإقتصادية :				
١-	حرمان المجتمع الأم من أيدى عاملة ورؤس أموال				
٢-	ظهور مافيا تجارة الأعضاء البشرية				
٣-	استنزاف الموارد والإمكانيات المتنوعة للعديد من الدول				
٤-	إنتشار ظاهرة الرشاوى وتهم الفساد بين بعض الموظفين				
٥-	إنتشار ظاهرة غسيل الأموال فى معظم الدول				
٦-	شيوع المعاملات المشبوهة والإستثمارات سريعة الربحية				
٧-	شيوع سلوك التهرب الضريبى فى المجتمع				
٨-	زيادة الأعباء والنفقات المادية التى تتحملها الدول لرعاية ضحايا التهريب والاتجار بالبشر				

المؤشر الثالث : الآثار السياسية :					
١-	إنتهاك حقوق الإنسان والتعرض للتعذيب				
٢-	التعرض للإضطهاد والعبودية والعنصرية				
٣-	الخلافات السياسية التى تنشأ بين دول المهجر ودول ضحايا التهريب والاتجار بالبشر				
٤-	إنتشار الفساد والرشاوى بين موظفى الحكومات والدول				
٥-	التأثير على الوحدة القومية داخل الدولة				
٦-	الإنتقاص من جهود الدول فى حماية ضحايا الهجرة والاتجار بالبشر				
٧-	إنتهاك القوانين وعدم القدرة على تطبيقها				
٨-	إستغلال العناصر المهاجرة فى أغراض التجسس والخيانة				
٩-	التهديد الأمنى والاستقرار السياسى				
١٠-	إنتهاك حقوق الإنسان والتعرض للتعذيب				
البعد الرابع : العلاقة بين تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر					
المؤشر الأول : أوجه الإتفاق :					
١-	توظيف واستقطاب ملايين من البشر حول العالم				
٢-	تحقيق مليارات من الدولارات للعصابات الإجرامية				
٣-	ضحايهم من المهمشين أو المضطهدين فى بلادهم				
٤-	يمتلك الضحايا وثائق غير قانونية أو مزورة				

٥-	تقاضى الأموال مقابل تسهيل الخدمات				
٦-	التحايل واختراق قوانين الدول				
٧-	الإنتقال عبر الحدود الوطنية عبر الدول				
٨-	جريمتان ضد الإنسانية				
٩-	ينتهكان حقوق الإنسان				
المؤشر الثانى : أوجه الإختلاف :					
١-	فرض أعمال معينة على ضخية الإتجار بالبشر بينما ليس شرطا لضحية التهريب				
٢-	تضيق الحركة لضحية الاتجار بالبشر ، بينما طواعية الحركة لضحية التهريب				
٣-	التعرض للإستغلال عنصر أساسياً من عناصر الإتجار بالبشر بينما قد لايكون فى تهريب المهاجرين				
٤-	موافقة الضحية شرط من شروط التهريب بينما ليس شرطاً فى الإتجار بالبشر				
٥-	عبور الحدود دائماً ما يحدث فى جريمة التهريب ولكنه ليس دائما فى الاتجار بالبشر				
٦-	تعد الدولة هى الضحية فى جريمة التهريب بينما الفرد هو الضحية فى جريمة الإتجار بالبشر				
٧-	الإختطاف القسرى واختفاء الوثائق غالباً ما يحدث لضحايا الاتجار بالبشر بينما وارد عدم حدوثه لضحية التهريب				
البعد الخامس : آليات مواجهة تهريب المهاجرين والاتجار					

	بالبشر:				
١-	تشكيل رأي عام مدرك لخطورة الاتجار بالبشر				
٢-	الدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته العامة والخاصة أمام القضاء والنيابات وأجهزة الضبط				
٣-	إقامة المشاريع الخيرية التنموية لمساعدة ضحايا الإتجار بالبشر				
٤-	إغاثة الضحايا التي تشمل تقديم مساعدات نفسية وصحية لهم وتوفير ملجأ آمن لهم				
٥-	عقد الندوات والدورات التأهيلية والتوعوية وورش العمل .				
٦-	إنشاء وحدة خاصة فى منظمات المجتمع المدنى؛ لرصد ظاهرتى تهريب المهاجرين و الاتجار بالبشر				
٧-	رصد أي ظاهرة للاتجار بالبشر، وتقديمها للعدالة				
٨-	تشكيل رأي عام مدرك لخطورة الاتجار بالبشر				